Distribution: Restricted | EB 2005/86/R.9 | 23 November 2005
Original: English | البند 7(أ) من جدول الأعمال | Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة السادسة والثمانون

روما، 12–13 ديسمبر/كانون الأول 2005

بلدان آسيا الوسطى:

جمهورية كازاخستان وجمهورية قيرغيزستان وجمهورية طاجيكستان

وثيقة الفرص الاستراتيجية شبه الإقليمية

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

معادلات العملة iii

الموازين والمقاييس iii

الخريطة iv

استعراض الحافظة v

موجز تنفيذي vi

أولاً– مقدمة 1

ثانياً– الظروف الاقتصادية والقطاعية والفقر الريفي 2

ألف– الخلفية الاقتصادية للبلد 2

باء – القطاع الزراعي 5

جيم – الفقر الريفي 6

دال– معوقات وفرص الحد من الفقر الريفي 7

هاء– الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر الريفي 8

ثالثاً– الدروس المستفادة من تجربة الصندوق في البلدان 10

رابعاً– الإطار الاستراتيجي للصندوق 11

ألف– المجال الاستراتيجي للصندوق واتجاهاته المقترحة 11

باء– الفرص الرئيسية للابتكار وتدخلات المشروع 14

جيم– النطاق وإمكانات إقامة الشراكات مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص 15

دال– فرص إقامة الروابط مع الجهات المانحة والمؤسسات الأخرى 16

هاء– مجالات حوار السياسات 17

واو– مجالات العمل من أجل تحسين إدارة الحافظة 18

زاي– الإطار المؤقت للإقراض وبرنامج العمل المستمر 18

الذيول

الذيل الأول:	**البيانات القطرية**	**1**
الذيل الثاني:	**الإطار المنطقي**	**4**
الذيل الثالث:	**تحليل نطاق القوة والضعف والفرص والمخاطر**	**6**
الذيل الرابع:	**اتجاهات الصندوق المؤسسية وعلاقتها بالبرنامج القطري المقترح**	**8**
الذيل الخامس:	**أنشطة الشركاء الآخرين في التنمية – الجارية والمزمعة**	**9**

معادلات العملة

وحدة العملة	=	تنج كازاخستاني
1.00 دولار أمريكي	=	138.878 تنج كازاخستاني
1.00 تنج كازاخستاني	=	0.00720057 دولار أمريكي

وحدة العملة	=	سوموني طاجيكستاني
1.00دولار أمريكي	=	2.81893 سوموني طاجيكستاني
1.00 سوموني طاجيكستاني	=	0.354745 دولار أمريكي

وحدة العملة	=	سومس قيرغيزستاني
1.00 دولار أمريكي	=	44.6373 سومس قيرغيزستاني
1.00 سومس قيرغيزستاني	=	0.0224028 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام	=	2.204 رطل
000 1 كيلوغرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10 76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

حكومات جمهورية كازاخستان وجمهورية قيرغيزستان وجمهورية طاجيكستان

السنة المالية

1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول

الخريطة

بلدان آسيا الوسطى

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

استعراض الحافظة

الإقليم: آسيا والمحيط الهادي

البلد: قيرغيزستان

اسم المشروع	المؤسسة المبادرة	المؤسسة المتعاونة	شروط الإقراض	تاريخ موافقة المجلس	بدء سريان القرض	تاريخ الإقفال الحالي	مختصر القرض/المنحة	العملة المستخدمة	مبلغ القرض/المنحة الموافق عليه	الصرف (كنسبة مئوية من المبلغ الموافق عليه)
مشروع تنمية إنتاج الأغنام	البنك الدولي: المؤسسة الدولية للتنمية	البنك الدولي: المؤسسة الدولية للتنمية	تيسيرية للغاية	14 سبتمبر/أيلول 1995	2 مايو/أيار 1996	30 يونيو/حزيران 2003	L-1-390-KG	وحدة حقوق سحب خاصة	2 350 000	67
مشروع خدمات المساندة الزراعية	البنك الدولي: المؤسسة الدولية للتنمية	البنك الدولي: المؤسسة الدولية للتنمية	تيسيرية للغاية	23 أبريل/نيسان 1998	18 سبتمبر/أيلول 1998	30 يونيو/حزيران 2007	L-1-473-KG	وحدة حقوق سحب خاصة	5 900 000	80

البلد: كازاخستان

لا توجد عمليات.

البلد: طاجيكستان

لا توجد عمليات.

موجز تنفيذي

الخلفية العامة. ثمة سببان يدعوان إلى تجهيز وثيقة شبه قطرية للفرص الاستراتيجية لجمهوريات آسيا الوسطى هما: (i) أن جمهوريات آسيا الوسطى تواجه في تصديها للفقر بعد تصدع الاتحاد السوفياتي سابقاً معيقات بيولوجية – مادية واقتصادية – اجتماعية متشابهة؛ (ii) أن دراسة الفرص الاستراتيجية لشبه إقليم يتألف من خمسة بلدان (ثلاثة منها أعضاء في الصندوق) هي أشد فعالية من الناحية الاقتصادية من تخصيص موارد محدودة لكل حالة على حدة مع احتمال عدم الأخذ بالدروس المستقاة من الحركية الإقليمية. وقد عبرت الحكومات المعنية عن تقديرها الشديد لقرار الصندوق اعتبار آسيا الوسطى شبه إقليم لأغراض تجهيز إطار الصندوق البرنامجي لإقليم آسيا والمحيط الهادي لما لها من تاريخ مشترك وثقافة متجانسة. وتوفر مشاركة الصندوق في مبادرة بلدان آسيا الوسطى لإدارة الأراضي فرصة للعمل على الصعيد شبه الإقليمي بزخم قائم على الرغبات القطرية. وقد عبرت حكومات شبه الإقليم عن رغبتها في أن يضطلع الصندوق بدور هام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتحقيق الأهداف الموضوعة في وثائق استراتيجياتها للحد من الفقر واستراتيجياتها الوطنية للحد من الفقر. والوثيقة الحالية تشمل الدول الأعضاء في الصندوق وهي كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان.

الخلفية الاقتصادية. تعرضت اقتصادات جمهوريات آسيا الوسطى إلى تقلبات متسارعة إذ انكمشت بشدة إثر انهيار الاتحاد السوفياتي سابقا لتشهد بعد ذلك فترة انتعاش ونمو ما زالت قائمة. ويتباين أداء البلدان تبايناً كبيراً إذ تتمتع كازاخستان بحركة قوية من النمو على عكس قيرغيزستان وطاجيكستان. وقد أظهر النمو الديموغرافي أنماطا متباينة، ومن الواضح وفقا لتقديرات الدخل المحلي الإجمالي أن ثمة هبوطا شديدا في هذا الدخل في الإقليم.

وعلى الرغم من الاختلافات الملاحظة فإن جمهوريات آسيا الوسطى تتشابه في عدد من الصفات التي تعود إلى انهيار الهياكل السوفياتية وما تلاها من صعوبات الانتقال بنجاح من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق. وقد أدى تصدع الاتحاد السوفياتي سابقا إلى تغيير مصادر موارد المواد الخام والمدخلات الرأسمالية وأسواق المخرجات مما أفضى إلى تعطيل الإنتاج.

إطار الفقر الريفي. يتركز فقراء آسيا الوسطى في المناطق الريفية. ومع ذلك وعلى خلاف ما هو قائم في البلدان والأقاليم النامية الأخرى، فإن الفوارق في المستوى التعليمي بين الفقراء وغير الفقراء قليلة بفضل سياسة توفير التعليم للجميع السوفياتية. وسمات أسواق العمل للفقراء ليست واحدة في جمهوريات آسيا الوسطى إذ يرتفع معدل بطالة الفقراء في كازاخستان وينخفض في قيرغيزستان وطاجيكستان. والفقراء يعتمدون على الدخل المعيشي أكثر مما يعتمدون على الدخل النقدي رغم أنهم يختصون بإنتاج المحاصيل النقدية. ويعود فقرهم إلى افتقارهم إلى إمكانات الوصول إلى قنوات التسويق والأسواق. وقد تبين أن زيادة الإنتاج لدى المجموعات السكانية الريفية لا تفضي بالضرورة إلى زيادة دخلهم الشخصي بسبب التراجع الذي أصاب تجارة المنتجات الزراعية ولا سيما في قيرغيزستان.

الاستراتيجيات الوطنية لاستئصال الفقر الريفي. اعتمدت البلدان استراتيجيات قائمة على السوق وعلى النمو الاقتصادي المستدام من أجل الحد من الفقر. واعتمدت طاجيكستان وقيرغيزستان نهج وثيقة استراتيجية الحد من الفقر، أما كازاخستان فهي تعكف أيضاً على وضع استراتيجية للحد من الفقر تستند إلى رؤية طويلة الأمد لاستئصال الفقر.

الدروس المستفادة من تجربة الصندوق وغيره من الجهات المانحة. تجربة الصندوق في الإقليم محدودة جداً، وهي تقوم على المشاركة في تمويل مشروعين في قيرغيزستان أطلقا بمبادرة من المؤسسة الدولية للتنمية هما: مشروع تنمية إنتاج الأغنام ومشروع خدمات المساندة الزراعية الجاري. وكان قد تم في عامي 1996 و1999 تجهيز وثيقتين للفرص الاستراتيجية القطرية لكل من قيرغيزستان وكازاخستان. ورغم قلة تجربة الصندوق في الإقليم فإنه يمكن الرجوع إلى الدروس التي يمكن استخلاصها من البرامج التي يمولها مانحون آخرون في الإقليم.

الإطار الاستراتيجي للصندوق. جرى تحديد المجال الاستراتيجي للصندوق في إقليم آسيا الوسطى في وثيقتي الفرص الاستراتيجية القطرية السابقة لكازاخستان وقيرغيزستان. وقد تم تحديد التوجهين الاستراتيجيين الرئيسيين التاليين:

- **إدارة الموارد الطبيعية.** تركز أولويات الصندوق في مجال الشراكات الاستراتيجية الرامية إلى التصدي للتصحر على أهمية إعداد استراتيجيات مستدامة لإدارة الموارد الطبيعية في الإقليم. وسيتم اتباع النهج الخاصة بالإدارة المستدامة للأراضي بما يتسق مع روح مبادرة آسيا الوسطى لإدارة الأراضي وبالتعاون مع الشركاء في اتفاق الشراكة الاستراتيجية من أجل تنفيذ (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر) في آسيا الوسطى. وهناك مجال كبير من أجل تعزيز إدارة موارد المياه المجتمعية من خلال تشكيل مجموعات لمستخدمي المياه واعتماد نهج إدارة مستجمعات المياه في بعض مناطق آسيا الوسطى. وفضلاً عن هذا فقد قدم الصندوق الدعم للقطاع الفرعي للثروة الحيوانية في شبه الإقليم من خلال البرنامج المتكامل لإدارة العلف والثروة الحيوانية الذي ينفذه المركز الدولي للبحوث الزراعية في الأراضي الجافة. وسيواصل الصندوق تركيزه على مربي المواشي، وسيشارك في الإدارة التشاركية للمراعي.

- **الخدمات المالية الريفية وتنمية المشاريع الريفية الصغيرة.** رغم أن القطاع المالي الريفي ما زال في مرحلة التكوين، فإنه أكثر تقدماً في قيرغيزستان منه في جمهوريات آسيا الوسطى الأخرى. وقد اكتسب الصندوق خبرة هنا من خلال دعمه لمؤسسة التمويل الزراعي في قيرغيزستان وللخدمات المالية الريفية لصالح الفقراء. ويحتاج قطاع التمويل الريفي إلى الكثير من الدعم من الجهات المانحة مثل الصندوق في مجالات التمويل والمساعدة التقنية وبناء المؤسسات وتنويع الخدمات المالية. وكانت بلدان إقليم آسيا الوسطى تصب معظم اهتمامها حتى الآن على الإنتاج الزراعي دون أن تولي اهتماماً كبيراً لعلاقات القطاع مع قطاعات الاقتصاد الأخرى. واتساقاً مع الاستراتيجية الإقليمية لآسيا والمحيط الهادي سيقوم الصندوق بتشجيع تنمية المشاريع الصغرى القائمة على الأنشطة الزراعية وغير الزراعية وسيعزز من خلال ذلك القدرات التفاوضية للمزارعين. وبإمكان الصندوق أن يضع في تصرف الحكومات خبرته المستقاة من مشاريعه في مناطق أخرى من آسيا بما فيها جنوب آسيا وشرق آسيا.

- **مساندة عملية خصخصة الأراضي والإصلاح الزراعي والمساعدة على تطوير حقوق ملكية كاملة لفقراء الريف.** بدأت بلدان الإقليم بعملية إصلاح زراعي ولنقل حقوق استخدام الأراضي إلى المزارعين. وقد برزت قيرغيزستان في هذا المجال بوصفها البلد الذي أكمل توزيع الأراضي بنجاح وتكافؤ. وسيكون لمساهمة الصندوق في هذه العملية دور حيوي بفضل تجربته المستقاة من مشاركته في عمليات مشابهة في بلدان القوقاز وأوروبا الشرقية. ويحتاج المزارعون إلى كثير من المساعدة في مجال المساندة القانونية المتصلة بقضايا حيازة

الأراضي. وبوسع الصندوق أيضاً أن يضطلع بدور هام في تعزيز قدرات المزارعين وتيسير إنشاء رابطات للمزارعين الفقراء.

- **تعزيز المشاركة القاعدية.** يبدو أن الحكومات في شبه الإقليم تميل إلى اعتماد نهج إنمائي مجتمعي في تصميم المشاريع خاصة وأنها تعمل على ترسيخ الديمقراطية في سائر مؤسساتها وعلى مختلف مستوياتها. وفي هذا الصدد، سيساند الصندوق إطار المعيشة المستدامة الذي يشدد على أهمية مشاركة المستفيدين في القرارات التي تؤثر على معيشتهم. وهذا يشكل أيضاً أحد مجالات الاستراتيجية الإقليمية لشعبة آسيا والمحيط الهادي في الصندوق. فمنذ الاستقلال وحكومات المنطقة تعمل على تعزيز المنظمات القاعدية التقليدية. وستتعزز بنى الحكم التقليدية هذه من خلال المشاريع الممولة من الصندوق الرامية إلى تقوية الاعتزاز بالذات وتعزيز القدرة على التفاوض مع الوكالات بما في ذلك الحكومة والقطاع الخاص. وسيكفل الصندوق مشاركة المستفيدين مشاركة نشطة في المشاريع التي يساندها والتي سيتمتع المستفيدون بدور مركزي فيها.

إطار الإقراض المؤقت. من المتوقع خلال الفترة التي تشملها هذه الوثيقة تنفيذ برنامج إقراضي بشروط تيسيرية بقيمة تتراوح بين 15 و20 مليون دولار أمريكي على مدى خمس سنوات في طاجيكستان وقيرغيزستان. وسيكون استمرار التعاون مع قيرغيزستان رهناً بمدى نجاح المشروع الجاري حالياً الذي ينفذ مع البنك الدولي والوكالة السويسرية للتعاون الإنمائي. ومن المقرر أيضاً ورهناً باحتياجات كازاخستان من القروض تنفيذ برنامج إقراض بشروط متوسطة بقيمة 10 ملايين دولار أمريكي خلال خمس سنوات. وإلى أن يتم ذلك فإن التعاون مع الصندوق سيتم على شكل منح إقليمية مع تركيز رئيسي على بناء قدرات المؤسسات المناصرة للفقراء. وسيكون هدف إطار الإقراض وبرنامج العمل الجاري تحقيق النتائج المتوقعة في الاستراتيجية القطرية. وسيحدد نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء المخصصات القطرية من موارد الصندوق بما فيها القروض والمنح بشروط تيسيرية للغاية. وسيوفر مصرف التنمية الآسيوي والبنك الدولي تمويلاً متزايداً من خلال منح لقيرغيزستان وطاجيكستان في إطار برنامجيهما القطريين. ولما كان هذان البلدان يتحملان عبئاً ثقيلاً من الديون فإن على الصندوق أن يزيد من منحه لهذين البلدين لا سيما في مجالات بناء القدرات وتنمية المؤسسات وحوار السياسات.

- **كازاخستان.** تقدير أداء القطاع الريفي حسب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء هو 3.78 والمحصلة القطرية في عام 2004 هي: 877 546. وبلغ الاعتماد المخصص لقيرغيزستان في 2005 بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء 217 847 1 دولارا أمريكيا في السنة. ولا يوجد تقدير للبلد في إطار تقدير السياسات والمؤسسات التابع للمؤسسة الدولية للتنمية.

- **قيرغيزستان.** في عام 2003 كان تقدير السياسات والمؤسسات لقيرغيزستان 3.34 (والترتيب 8 من أصل 33 بلداً في إقليم آسيا والمحيط الهادي)، وتقدير أداء القطاع الريفي 3.99، ودرجة تعرض المشاريع للخطر 5، وتقدير الأداء القطري العام 4.21، والمحصلة 018 455 في عام 2004. وفي 2005 حصلت قيرغيزستان على اعتماد قدره 938 536 1 دولاراً أمريكياً بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

- **طاجيكستان**. معدل تقدير السياسات والمؤسسات القطرية الذي يتبع المؤسسة الدولية للتنمية لعام 2003 هو 3.01، ومعدل أداء القطاع الريفي 3.42، ومعدل الأداء القطري العام 3.29 (بترتيب 26 من أصل 33 بلداً في إقليم آسيا والمحيط الهادي)، وبلغت المحصلة القطرية 976 370 عام 2004. وبلغ الاعتماد القطري لطاجيكستان حداً أدنى قدره مليون دولار أمريكي في السنة بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء بسبب قلة سكان البلد بشكل أساسي.

بلدان آسيا الوسطى:

جمهورية كازاخستان وجمهورية قيرغيزستان وجمهورية طاجيكستان

وثيقة الفرص الاستراتيجية شبه الإقليمية

أولاً– مقدمة[أ]

1- ثمة سببان يدعوان إلى تجهيز وثيقة شبه قطرية للفرص الاستراتيجية لجمهوريات آسيا الوسطى هما: (i) أن جمهوريات آسيا الوسطى تواجه في تصديها للفقر بعد انهيار الاتحاد السوفياتي معيقات بيولوجية – مادية واقتصادية – اجتماعية متشابهة؛ (ii) أن دراسة الفرص الاستراتيجية لشبه إقليم يتألف من خمسة بلدان ثلاثة منها دول أعضاء في الصندوق هي أشد فعالية من الناحية الاقتصادية من تخصيص موارد محدودة لكل حالة على حدة مع احتمال عدم الأخذ بالدروس المستقاة من الحركية الإقليمية. وقد عبرت حكومات بلدان الإقليم عن تقديرها الشديد لقرار الصندوق اعتبار آسيا الوسطى شبه إقليم لأغراض تجهيز الإطار البرنامجي للصندوق في الإقليم لما لها من تاريخ مشترك وثقافة متجانسة. وتوفر مشاركة الصندوق في مبادرة بلدان آسيا الوسطى لإدارة الأراضي فرصة للعمل على صعيد شبه إقليمي بزخم قائم على الرغبات القطرية. وقد عبرت حكومات الإقليم عن رغبتها في أن يضطلع الصندوق بدور هام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتحقيق الأهداف الموضوعة في وثائق استراتيجياتها للحد من الفقر واستراتيجياتها الوطنية للحد من الفقر. والبلدان التي تشملها هذه الوثيقة هي الدول الأعضاء في الصندوق وهي كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان.

2- تم خلال صياغة وثيقة الفرص الاستراتيجية شبه الإقليمية الأخذ بالدروس المستفادة من عمليات الصندوق الجارية في الإقليم، ومن عمليات جهات مانحة أخرى في الإقليم، وفي بلدان ذات مستوى مشابه من بلدان الاتحاد السوفياتي سابقاً. وقد استرشد في إعداد وثيقة الفرص الاستراتيجية شبه الإقليمية بالإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2002 – 2006، وتقرير الفقر الريفي لسنة 2001، واستراتيجية الصندوق الإقليمية لآسيا والمحيط الهادي. وقد كانت استراتيجية الصندوق للإقليم ثمرة عملية تشاركية وتفاعلية من تبادل الخبرات وتقييم الأنشطة الجارية التي يضطلع بها الصندوق وغيره من الوكالات المانحة في الإقليم. وقد أخذت الاستراتيجية في اعتبارها أيضاً الأولويات القطرية مثل وثائق استراتيجيات الحد من الفقر وعملت على الالتقاء مع هذه الوثائق كما مع الاستراتيجيات الوطنية لبلدان الإقليم الرامية إلى الحد من الفقر.

3- تم في الفترة من 25 إلى 27 أكتوبر/تشرين الأول 2004 في بيشكيك، قيرغيزستان عقد حلقة عمل متعددة الأطراف تضمنت اشتراك الدول الأعضاء والجهات المانحة والمجتمع المدني بهدف مناقشة وثيقة الصندوق عن القضايا والخيارات الاستراتيجية المتاحة لجمهوريات آسيا الوسطى. وقد حددت حلقة العمل توجه الوثيقة واتجاه الإطار الإقراضي للصندوق للمدى المتوسط في الإقليم. وحددت البلدان مجموعات من المجالات كمجالات ذات أولوية تضم مساندة الزراعة والإصلاح الزراعي وغيرهما؛ والتنمية المستدامة وإدارة الموارد الطبيعية؛ والصحة والتعليم؛ وتنمية

[أ] لمزيد من المعلومات، انظر الذيل الأول.

البنى الأساسية. وعبر المشاركون عن إيمانهم بأهمية الديمقراطية والتنمية القائمة على المجتمعات المحلية والنهج التي تركز على الناس. وحصل توافق كبير بين فئتي المشاركين، أي الجهات المانحة/الوكالات الدولية والبلدان على حد سواء، على الاتجاهات الاستراتيجية والخيارات الاستراتيجية.

4- ستحدد وثيقة الفرص الاستراتيجية شبه الإقليمية التحديات المشتركة القائمة ضمن إقليم آسيا الوسطى، وستضع حلولاً محتملة لها وتوفر إطاراً إقليمياً للتنمية الريفية وللحد من الفقر على الصعيد الوطني في البلدان المعنية وعلى الصعيد الإقليمي أيضاً. وكما ذكر آنفاً فإن هناك عدد من أوجه التشابه بين البلدان إلا أن الوضع الاقتصادي والسياسي لبلدان الإقليم يتسم بالتباين ويخلق بالتالي تحديات عديدة في وجه الجهود التي تبذل للتغلب على الفقر. والهدف الرئيسي للوثيقة هو تحديد واقتراح النهج الاستراتيجي الذي ينبغي للصندوق إتباعه في الإقليم بمراعاة الأولويات الإنمائية الوطنية والإقليمية ومع الأخذ بالدروس المستفادة من المشاريع التي نفذها الصندوق وغيره من الجهات المانحة أو يقوم حالياً بتنفيذها في الإقليم وفي جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقاً الأخرى.

5- أسست جمهوريات آسيا الوسطى المستقلة حديثاً وهي كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان بعد تصدع الاتحاد السوفياتي سابقا الذي انهار معه نظام الدعم الذي كان يوفره مما أدى إلى تراجع هائل في اقتصادات هذه البلدان مقروناً بزيادة في انتشار الفقر المطلق. وقد تمكنت الاقتصادات الانتقالية منذئذ من الانتعاش وأصبحت فيما يبدو على طريق تحسين أدائها الاقتصادي وإن كانت عرضة حالياً لعدد من المشاكل بما فيها، على سبيل المثال لا الحصر، التطرف الإسلامي الانفصالي وتزايد التفاوت.

6- لا يزيد عدد سكان جمهوريات آسيا الوسطى الخمس مجتمعة عن 55 مليون نسمة يعيشون في منطقة شاسعة تبلغ مساحتها 3.9 مليون كيلومتر مربع، لا تزيد نسبة الأراضي القابلة للزراعة فيها عن 9.8%. ولهذه البلدان سمات زراعية إيكولوجية مشتركة من حيث الجبال والصحارى والسهوب وتقع كلها في حوض بحر آرال. وتختلف البلدان من حيث الثروة والدخل، فكازاخستان بلد متوسط الدخل بينما تصنف البلدان الأربعة الأخرى في فئة البلدان منخفضة الدخل. وحتى ضمن هذه الفئة فإن قيرغيزستان وطاجيكستان تصنفان بين أفقر خمس بلدان في العالم، بينما يحتل البلدان الآخران موقعاً ضمن الخمس الأعلى من هذه الفئة.

ثانياً- الظروف الاقتصادية والقطاعية والفقر الريفي

ألف- الخلفية الاقتصادية للبلد

7- شهدت كل جمهوريات آسيا الوسطى بعد استقلالها تراجعاً في الناتج المحلي الإجمالي لمدة لا تقل عن خمس سنوات. فلم يبدأ معدل هذا الناتج في الارتفاع إلا خلال النصف الثاني من التسعينات مع تأخر في عملية الانتعاش في طاجيكستان وأوزبكستان. وعلى الرغم من القواسم المشتركة القائمة بين هذه البلدان فإنها تواجه مشاكل متباينة جداً حسب نوع التشوهات الناجمة عن اتحادها الاقتصادي مع الاتحاد السوفياتي سابقاً. وقد اختلف أداء البلدان اختلافاً كبيراً خلال هذه الفترة. وكازاخستان هي البلد الوحيد الذي يستطيع أن يدعي أنه حقق نمواً مطرداً وملحوظاً. وقد كانت معدلات نمو كل من قيرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان محدودة لفترة ما. ويعزى تسارع النمو في كل من كازاخستان وتركمانستان في السنوات الأخيرة بشكل رئيسي إلى الارتفاع العالمي في أسعار صادرات الطاقة.

8- تتباين معدلات النمو السكاني في جمهوريات آسيا الوسطى الخمس خلال فترة الاستعراض. فكازاخستان التي كان معدل النمو السكاني فيها منخفضاً خلال الفترة السوفياتية شهدت معدل نمو سلبي قدره 1% بسبب ارتفاع معدلات الهجرة. ولم تحافظ أي من الجمهوريات الأربع الأخرى باستثناء تركمانستان على معدل نموها السكاني المرتفع. فقد اعتدل معدل النمو في طاجيكستان وتراجع كثيراً في قيرغيزستان. وعندما يؤخذ النمو السكاني في الحسبان يتبين أن دخل الفرد الواحد تراجع بنسبة 40% في قيرغيزستان خلال العقد بينما تراجع في كل من كازاخستان وأوزبكستان بنسبة 28%. ولا يمكن إجراء تقديرات مباشرة فيما يتعلق بطاجيكستان لعدم وجود أي تقديرات موثوقة للناتج المحلي الإجمالي عن فترة أوائل التسعينات والأغلب أن تكون طاجيكستان قد شهدت أكبر تراجع في دخل الفرد الواحد عموماً.

9- إن أهم عامل في حدة تراجع جمهورية آسيا الوسطى وبطء انتعاشها هو انهيار الاتحاد السوفياتي سابقا. فالاتحاد الاقتصادي القائم على الاكتفاء الذاتي الشديد وعلى نظام التخطيط المركزي في إطاره الاقتصادي الموجه أقام في هذه الجمهوريات هياكل إنتاج في منتهى الصرامة. وقد أدى الانهيار إلى تغيير مصادر إمدادات المواد الخام والمدخلات الرأسمالية وأسواق المخرجات مما عطل الإنتاج. وكانت هذه البلدان تعتمد اعتماداً كبيراً على التحويلات من الاتحاد السوفياتي. ففي عام 1991 تلقت أوزبكستان تحويلات تعادل قيمتها 19% من الناتج المحلي الإجمالي وتلقت طاجيكستان تحويلات تصل قيمتها إلى 47% من ميزانيتها. وكانت بوادر انخفاض معدل الاستثمار قد بدأت تظهر خلال الفترة السوفياتية السابقة التي كانت تتسم بمعدلات استثمار غالباً ما تتجاوز 30% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد عاد المعدل إلى الارتفاع في كازاخستان وتركمانستان فيما يبدو بسبب تصدير النفط والغاز وإن كان معدل الاستثمارات كان سيبلغ عام 1990 ثلث الناتج المحلي الإجمالي تقريباً. ويمكن القول إن معدل الاستثمارات الفعلي في البلدان الثلاث تراجع بنسبة كبيرة. وقد ترافق التراجع مع انخفاض كبير في الادخار المحلي. وقد أصبح من الممكن في السنوات الأخيرة ملاحظة اتجاهات متباينة في هذه البلدان فيما يخص إمكانات الوصول إلى الموارد، فمع ارتفاع أسعار النفط عام 1999 ازدادت أرباح كازاخستان من التصدير زيادة كبيرة وأدت إلى زيادة ملحوظة في فائض الحساب الجاري. ويبدو أن تركمانستان تتمتع بمزايا مشابهة وإن كان إلى حد أقل. أما الجمهوريات الثلاث الأخرى فتعاني من نقص خطير في الموارد المحلية والخارجية، وقد سجلت عجزاً في الحساب الجاري. وقد اتسمت الصادرات منذ الاستقلال بالتقلب الشديد بالنسبة لجمهوريات آسيا الوسطى ككل؛ فقد خضعت لتغييرات هيكلية وأخذت تتراجع عموماً ولا سيما منها الصادرات الزراعية التقليدية التي تراجعت بنسبة كبيرة؛ فالصادرات القطنية من أوزبكستان انخفضت نسبتها من 38% من مجموع صادرات أوزبكستان عام 1996 إلى 27% عام 2001. وقد تراجعت كثيراً أيضاً صادرات كازاخستان من الحبوب، وأصبحت صادرات قيرغيزستان من الصوف هامشية. إلا أن الإقليم ما زال يعتمد على عدد قليل من الصادرات: فكازاخستان تعتمد على الوقود والمعادن، وقيرغيزستان على المعادن (بما فيها الذهب)، وطاجيكستان على المعادن والقطن، وتركمانستان على الطاقة. أما صادرات أوزبكستان فهي أكثر تنوعاً بعض الشيء وإن كان لديها هي أيضاً أدنى نسبة صادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي. وقد انصبت معظم تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة على الأنشطة المتصلة بالطاقة في كازاخستان. وقد تدهور كثيراً وضع الديون الخارجية لهذه البلدان. ففي كازاخستان وأوزبكستان تفوق تكاليف خدمة الدين الإيرادات من الصادرات بنسبة 25 في المائة.

قيرغيزستان

10- ركزت البلاد منذ الاستقلال عام 1991 على إعادة هيكلة الاقتصاد لوقف الانكماش المتسارع الذي أصاب البلاد بعد تصدع الاقتصاد السوفياتي ولوضع حد لارتفاع الأسعار الناجم عن التحول إلى تحرير الأسعار. واتبعت قيرغيزستان خلال التسعينات برنامج إصلاح قائم على السوق بدعم من جهات مانحة غربية ودولية وببعض التردد من جانب الحكومة. ويشكل القطاع الزراعي مع قطاع الخدمات القاعدة الصلبة للاقتصاد القيرغيزي ويسهم بنحو 39% من الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك فإن هناك ظاهرة تدعو إلى القلق هي تزايد التوجه نحو الزراعة المعيشية إثر تصدع الاقتصاد السوفياتي ومع تسريح أعداد متزايدة من العمال من قطاع التصنيع وعودتهم إلى المناطق الريفية. ويمثل قطاع الخدمات نحو 38% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة يسهم بمعظمها قطاع التجارة وقطاع تجهيز الأطعمة اللذين تهيمن عليهما المنشآت الصغيرة الخاصة. ويمثل كل من قطاع البناء وقطاع النقل والاتصالات 5% من الناتج المحلي الإجمالي. ويمثل القطاع الصناعي 20% من هذا الناتج. ويعود ذلك، بشكل رئيسي، إلى مناجم الذهب في محمية كمتور للذهب.

كازاخستان

11- بدأت عملية الإصلاح الاقتصادي في كازاخستان عام 1994 من خلال مجموعة إصلاحات شملت التثبيت والخصخصة والاستثمارات الخارجية. إلا أن توقيت سياسات الإصلاح الاقتصادي لم يكن موفقاً على خلفية الأزمة المالية في شرقي آسيا وروسيا مما أدى إلى تخفيض قيمة العملة وانخفاض العائد من مبيعات النفط والمعادن. وارتفعت نسبة العجز المالي الإجمالي من 8.8% من الناتج المحلي الإجمالي عـــام 1997 إلى 10.3% منه عام 1998. وطرأ خلل على الأداء الاقتصادي للبلاد وانخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 63.1% من الفترة من عام 1990 إلى 1995. وفي عام 1996 عاد الاقتصاد إلى النمو ليتراجع مرة أخرى نتيجة الأزمة المالية الإقليمية. ولم يتغير اتجاه الاقتصاد إلى الأفضل إلا عام 1999 نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية للنفط والأحوال المناخية المواتية التي أدت إلى زيادة الإنتاج الزراعي. ومع ذلك وعلى الرغم من النمو الاقتصادي المتسارع فإن الفقر الريفي ما زال مستشرياً بعمق، وأفقر الفئات هم أهل الكازاك القزق في الجنوب. ويبقى القطاع الصناعي محرك الاقتصاد إذ يمثل 29.2% من الناتج المحلي الإجمالي. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى فورة الاستثمارات النفطية. وقد مثل النفط نحو 50% من الإنتاج الصناعي، وبلغ إنتاجه عام 2004 نحو 1.1 مليون برميل يومياً. وفي عام 2002 وفر القطاع الزراعي العمل لأكثر من 35% من قوة العمل إلا أنه لم يكن يمثل أكثر من 7.9% من الناتج المحلي الإجمالي.

طاجيكستان

12- وضعت الاستراتيجية الأساسية للإصلاح الاقتصادي في طاجيكستان عام 1992 بهدف رئيسي هو الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق. وأدت الحرب الأهلية إلى وقف العملية وبالتالي إلى تأخير الإصلاح. واضطلعت حكومة طاجيكستان لاحقاً بإصلاحات هيكلية وفق ثلاث صيغ من صيغ صندوق النقد الدولي للحد من الفقر وتيسير النمو. ونظراً لعدم توافر مصادر تمويل استثمارية فإن طاجيكستان تعتمد اعتماداً كبيراً على دعم الوكالات المانحة الثنائية ومتعددة الأطراف التي تعهدت بتقديم 430 مليون دولار أمريكي عام 2001. ومازال اقتصاد طاجيكستان اقتصاداً ريفياً وزراعياً؛ وهي تتميز، بالمقارنة مع غيرها من الجمهوريات السوفياتية، بأعلى نسبة من القوة العاملة المركزة في

القطاع الزراعي، وإن كانت الأدنى من حيث الإنتاج السنوي للحبوب إذ يبلغ 42 كيلوغرام للشخص الواحد. وقد عانى القطاع الزراعي بسبب تركيزه أيام الاتحاد السوفياتي على زراعة محصول واحد هو القطن.

باء – القطاع الزراعي

لمحة تاريخية: الاستراتيجية السوفياتية للتخصص الزراعي في آسيا الوسطى

13- لا بد لفهم القطاع الزراعي لجمهوريات آسيا الوسطى من العودة إلى الفترة السوفياتية. وكانت الاستراتيجية السوفياتية تقضي بإنشاء نمط محدد من الإنتاج الزراعي في الإقليم. وتطلب تنفيذ ذلك إنشاء إطار مؤسسي من المنظمات الزراعية الجماعية تنضوي بموجبه الأسر الريفية في مزارع جماعية (سوفخوز[ب])، أو مزارع جماعية (كولخوز[ج]) . واستخدمت الاستراتيجية السوفياتية هذه المنظمات والإطار لتشجيع التخصص في الزراعة: قطن في طاجيكستان وأوزبكستان وتركمانستان وقمح في كازاخستان وصوف في قيرغيزستان. وكان هيكل الحوافز في الزراعة متحيزاً جداً لهذه المحاصيل والمنتجات وكانت مزارع الدولة التي تملكها الدولة وتديرها مباشرة تدفع للعمال أجوراً ثابتة شأنها شأن المنشآت الأخرى التابعة للدولة بينما كانت المزارع الجماعية تعتبر مبدئياً "ملكاً" لأعضائها الذين كانوا يديرونها ويدفعون للعمال كل وفق حجم عمله. ووزع المخططون السوفيات الاختصاصات على أساس مفهوم المزية النسبية، وأدى ذلك إلى انحراف شديد عن القواعد الأساسية للنظرية الاقتصادية فيما يتعلق بتوزيع الموارد أي إلى توحيد الحوافز وحيادها. وخير مثال على ذلك هو إنتاج الحبوب في كازاخستان الذي امتد إلى الأراضي الهامشية ذات المردود الضئيل للهكتار الواحد بينما احتل القطن مكان الحبوب ذات الغلال الوفيرة في طاجيكستان وأوزبكستان متأثراً بنظم الحوافز المحايدة. وقد واجهت البلدان صعوبة كبيرة في الانتقال من نظم الزراعة القائمة على المحصول الواحد إلى النظم القائمة على محاصيل متعددة.

14- أدى انهيار الاتحاد السوفياتي واستقلال جمهوريات آسيا الوسطى إلى تعطيل نظام التخصص في الزراعة وإلى انهيار نظام التخطيط المركزي الصارم للإمداد بالمدخلات وتسويق المخرجات وأفضى ذلك بدوره إلى مزيد من الاختلال في الإنتاج. وأصيب الإنتاج الزراعي بتراجع حاد نتيجة لذلك في النصف الأول من عقد التسعينات ولم يبدأ بالانتعاش إلا ببطء في أواخرها. وفي حالة كازاخستان وطاجيكستان وتركمانستان انخفض الإنتاج الزراعي بسرعة فاقت معدل الناتج المحلي الإجمالي. أما في قيرغيزستان وأوزبكستان فقد كان تراجع الزراعة أقل من تراجع الناتج المحلي الإجمالي خلال النصف الأول من عقد التسعينات، وتحسَّن في النصف الثاني منه. وانطلق انتعاش الزراعة من تنويع الإنتاج الزراعي ومن التوجه إلى التجارة في الجمهوريات الخمس. وقد تجلى ذلك في كازاخستان على شكل انخفاض حاد في إنتاج القمح والحبوب وتصديرها. وشهدت كل جمهورية آسيا الوسطى باستثناء قيرغيزستان انخفاضاً في إنتاج القطن ومردوده على حد سواء.

[ب] كانت الدولة تدير هذه المزارع مباشرة وتدفع أجورا ثابتة للعمال.

[ج] كانت المزارع الجماعية ملكا لأعضائها، وكانت الأجور تدفع على أساس كسب نقاط عمل. أما وسطي نقاط العمل فكان يتحدد وفقا لحجم "الدخل الصافي الموزع" نسبة إلى مجمل نقاط عمل جميع العمال.

15- أعقب انهيار الاتحاد السوفياتي عملية دمج تدريجي لجمهوريات آسيا الوسطى في الاقتصاد العالمي. وقد انفتحت كل هذه البلدان عن طريق تخفيض التعريفات والحد من القيود الكمية على التجارة. وقد تحررت الاقتصادات المحلية تدريجياً من الضوابط على الأسعار والتوزيع والقيود على مشاريع القطاع الخاص إلا أنها لم تنجح، فيما يبدو، في إنشاء نظام حوافز موحَّد وحيادي وخالٍ من التشوهات. وما زالت أوزبكستان وتركمانستان تستخدمان نظام الحصص في الإنتاج في حين ألغته بقية جمهوريات آسيا الوسطى. وأكثر الظواهر مدعاة للقلق هو التدهور الجاري في شروط المبادلات الزراعية. ورغم أنه لا تتوافر تقديرات مباشرة تبرر هذا القلق، فإن بعض القرائن تشير فيما يبدو إلى اتجاه سلبي في الأسعار النسبية للسلع الزراعية. وتشير التحليلات التي تستعين بمقياس نسبة الأسعار الزراعية إلى معامل قياس التضخم للناتج المحلي الإجمالي إلى ارتفاع كبير في معدل التدهور السنوي في طاجيكستان وإلى معدل أقل ارتفاعاً بعض الشيء في كازاخستان وقيرغيزستان[د]، ويدل التراجع في معدلات التبادل التجاري إلى انخفاض القوة الشرائية للدخول التي تولد في هذا القطاع. ومن التغيرات الهامة الأخرى في نظام الحوافز فرض ضرائب على القطن أعلى من تلك التي تفرض على القمح وغيره من الحبوب. مثال على ذلك فرض ضريبة تصدير قدرها 20% على محصول القطن في طاجيكستان دون فرض ضريبة مماثلة على الحبوب. ويدل السعر المجحف الذي تفرضه الدولة على شركاتها في أوزبكستان وضريبة التصدير المفروضة في طاجيكستان على وجود تمييز ضد القطن. والتحول الذي جرى بشأن الحوافز في كازاخستان هو فريد من نوعه بالنسبة لجمهوريات آسيا الوسطى الأخرى. وقد أدى ازدياد إنتاج النفط والغاز الطبيعي إلى ركود في الزراعة خاصة وأن القطاع الزراعي لا يعطى أولوية كبيرة ضمن سلة الصادرات مقارنة بقطاع النفط والغاز .

جيم – الفقر الريفي

16- يتركز الفقر في آسيا الوسطى في المناطق الريفية، ولهذا فإنه لا بد لأي برنامج لتخفيف وطأة الفقر في آسيا الوسطى، وفي العالم النامي عموماً، من أن يركز على المجتمعات الريفية. وللفقراء في هذا الإقليم سمات مشتركة وسمات أخرى خاصة بكل بلد على حدة. ففي كل من بلدان آسيا الوسطى يتميز الفقراء عادة بأسر أكبر عددا من أسر غير الفقراء. إلا أن التفاوت في المستوى التعليمي بين الفقراء وغير الفقراء ليس كبيراً على العكس مما هو سائد في البلدان النامية الأخرى. فالفقراء في قيرغيزستان مثلاً لديهم محصلة 9.5 سنة من التعليم وسطياً بينما لدى غير الفقراء. محصلة 10.5 سنة من التعليم وسطياً. ومع ذلك فإن معدل إنفاق الأسرة الفقيرة على التعليم لا يتجاوز 35% مما تنفقه الأسرة غير الفقيرة على التعليم للفرد الواحد في قيرغيزستان. وفضلاً عن هذا فإن الفقراء يحصلون عادة على تدريب مهني أقل من غير الفقراء.

17- تختلف خصائص سوق العمل للفقراء باختلاف الجمهوريات. فمعدل البطالة لدى الفقراء أعلى منه لدى غير الفقراء في كازاخستان وأقل منه في قيرغيزستان وطاجيكستان. وفي أوزبكستان نجد أن معدل البطالة لدى الخمس الأفقر من السكان لا تزيد إلا قليلاً عن متوسط معدل البطالة. وليس من الصعب كثيراً تفسير خصائص سوق العمل هذه. فسلسلة الأسباب في كازاخستان المتقدمة نسبياً تبدأ بالبطالة وتنتهي بالفقر ويرتبط احتمال التعرض للفقر ارتباطاً وثيقاً بنقص العمالة. أما في قيرغيزستان وطاجيكستان الأشد فقراً فإن الفقراء لا يعتبرون البطالة خياراً قابلاً للاستدامة

[د] ثمة قرائن عديدة تدل على أن أسعار المدخلات ارتفعت بسرعة أكبر من أسعار المخرجات في الزراعة، رغم عدم توافر تدابير منهجية. وترد بيانات تعود إلى أوائل التسعينات وتؤكد هذا الاتجاه في كازاخستان في كتاب:
Food Policy Reforms in Central Asia، Suresh Babu and Alisher Tashmatov (eds), 2000.

إلا أنهم، وقد تخصصوا في إنتاج المحاصيل النقدية، أصبحوا فيما يبدو، وفي الوقت نفسه، أكثر اعتماداً على الدخل المعيشي منه على الدخل النقدي. وقد يبدو هذا الوضع متناقضاً إلا أن فقرهم إنما يعود إلى انعدام فرص وصولهم إلى قنوات التسويق وإلى الأسواق.

18- ولا تتسق خصائص حيازة الأراضي لدى الفقراء مع القاعدة إذ إن الفقراء لا يملكون أراضٍ أقل من غير الفقراء لا سيما في قيرغيزستان. ويبدو أن الإصلاح الزراعي الذي ساوى بين الجميع في قيرغيزستان نجح في الحد من التفاوت في توزيع الدخل وإن أخفق في القضاء على الفقر.

19- أدى انهيار الاتحاد السوفياتي إلى زوال الحماية الاجتماعية في ظل عملية تنمية غير متكافئة للغاية تتفاقم بفعل وضع سياسي محلي صعب في بعض الحالات وبفعل استيلاء النخب على الموارد وبالتالي تجذر الفقر المزمن في الإقليم لا سيما في طاجيكستان وقيرغيزستان. ويفيد مركز بحوث الفقر المزمن أن الفقر يعمق التفاوت بين الجنسين في آسيا الوسطى مع ما ينطوي عليه ذلك من أبعاد تتعلق بالعلاقة بين الأجيال مع اضطرار الأسر إلى سلوك كل السبل الممكنة من أجل الحد من النفقات بما في ذلك سحب البنات من المدارس وتزويجهن.

دال– معوقات وفرص الحد من الفقر الريفي

20- يمكن تلخيص المعوقات الرئيسية، مصنفة في فئات الأصول الثلاث المشار إليها في الإطار الاستراتيجي للصندوق، على النحو التالي: (i) **الأصول البشرية والاجتماعية:** انعدام الاستقرار السياسي – الاجتماعي مع تزايد التوتر في بعض البلدان؛ وارتفاع معدلات الجريمة وتزايد نسبة الانتحار في صفوف الشباب العاطلين عن العمل لا سيما الذكور منهم بشكل يدعو للقلق؛ وضعف قدرة المؤسسات والتسيير؛ (ii) **الأصول الإنتاجية والتكنولوجيا:** ضيق قاعدة الموارد التي تتعرض للضغوط نتيجة تسارع التصحر وتدهور الأراضي؛ وسوء إدارة الموارد الحرجية؛ والتعرض الشديد للكوارث الطبيعية مثل الانجرافات والفيضانات السريعة والزلازل؛ (iii) **الأصول المالية والأسواق:** الاقتصادات الضعيفة والهشة التي تعتمد بشكل رئيسي على تصدير السلع الزراعية الأولية والسياحة؛ وقلة تنويع المحاصيل؛ وضعف إمكانات الحصول على خدمات مالية في المناطق الريفية؛ وصغر حجم الأسواق المحلية؛ وضيق نطاق التجارة الإقليمية البينية؛ والاعتماد على المساعدات؛ وضعف حضور القطاع الخاص.

21- يمكن أيضاً تصنيف فرص التنمية الممكنة على النحو التالي: (i) **الأصول البشرية والاجتماعية:** الهوية الثقافية الراسخة؛ ارتفاع مستويات التنمية البشرية مقارنة مع البلدان المصنفة في فئات الدخل المشابهة؛ وبروز المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني؛ (ii) **الأصول الإنتاجية والتكنولوجيا:** القدرات الإنمائية؛ (iii) **الأصول المالية والأسواق:** توسع التجارة الإقليمية البينية؛ توسع التجارة مع الشركاء غير التقليديين في مجال التجارة؛ إمكانات تنمية المشاريع الصغيرة؛ وتوافر موارد مالية وتقنية كبيرة عن طريق التحويلات والمساعدة الإنمائية الرسمية.

هاء- الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر الريفي

البرامج السابقة وأداؤها في الماضي

قيرغيزستان

22- حكومة قيرغيزستان هي أكثر جمهوريات الاتحاد السوفياتي، سابقاً تقدماً في تنفيذ برنامج للإصلاح الزراعي يعالج القضايا الهيكلية المتصلة بالفقر وانعدام المساواة. وقد تحمل الاقتصاد القيرغيزي عبئاً تكييفياً ضخماً في أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي، فقد تراجع الإنتاج والعمالة تراجعاً كبيراً في الفترة من 1991 إلى 1995. ولجأت الحكومة رغبة منها في تصحيح هذا الخلل إلى دعم تنمية قطاع التمويل الريفي من خلال إنشاء المؤسسة القيرغيزستانية للتمويل الزراعي عام 1996. وقد أصبح لتقديم الخدمات المالية دور حاسم في الحد من الفقر في البلاد. فقد أدى انهيار الاتحاد السوفياتي، إلى إنهيار الهياكل المؤسسية والسياسية المساندة للاقتصاد وأفضى إلى تفاقم الفقر. وتصدياً لهذا الوضع وضعت حكومة قيرغيزستان استراتيجية وطنية للتنمية البشرية المستدامة، وضعت تصوراً طويل الأجل لتعزيز الإدارة ضمن إطار كلي متكامل للبلد ككل للفترة 1997–2015. وتم وضع عدد من البرامج بالتعاون مع المانحين والوكالات الدولية ومنها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

كازاخستان

23- نجحت حكومة كازاخستان في الحد من الفقر من خلال اعتماد سياسات اقتصادية كلية مناسبة لوقف تزايد الدين الخارجي ولخصخصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ولإصلاح القطاع المصرفي ولإدخال إصلاحات من أجل إحياء القطاع الزراعي. ومع ذلك فإن الحكومة تدرك أن تنفيذ برنامج الإصلاح يفضي أيضاً إلى خلل في توزيع الثروة وأن مناطق الجنوب المزدحمة بالسكان متخلفة عن بقية البلاد. وقد أعلنت الحكومة عام 2000 عن برنامج لمكافحة الفقر والبطالة عن طريق إيجاد عمل لفرد واحد من كل أسرة على الأقل وعن طريق تثبيت مستويات المعيشة وتحسينها. وكان هدف البرنامج خفض معدل البطالة بنسبة 8.7% بحلول عام 2002 عما كان عليه عام 1999 واستحداث 165 000 فرصة عمل زراعي في غضون ثلاث سنوات. وقد تبين أن هذا البرنامج كان محدوداً ولذلك قررت الحكومة الشروع بعملية لإعداد استراتيجية طويلة الأمد للحد من الفقر.

طاجيكستان

24- اعتمدت طاجيكستان برنامج إصلاح اقتصادي حقق تقدماً كبيراً في تحقيق هدف التثبيت الاقتصادي الكلي والمالي. واعتمدت نهجاً في الحد من الفقر قائماً على النمو بدعم من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهما من الجهات المانحة الثنائية. وقد أعاقت الحرب الأهلية الطويلة التي انتهت بتوقيع اتفاق سلام عام 1997 كل الجهود الرامية إلى إعادة الإعمار بعد الاستقلال. وقد أدت الحرب الأهلية إلى ازدياد الفقر وألحقت أضراراً كبيرة بالنسيج الاقتصادي – الاجتماعي للبلاد. وتم عام 1999 وضع استراتيجية شاملة من أجل الحد من الفقر بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وأتت هذه الاستراتيجية لتمهد لوثيقة استراتيجية الحد من الفقر.

السياسات القادمة

قيرغيزستان

25- اعتمدت حكومة قيرغيزستان عام 2001 إطاراً للتنمية الشاملة لجمهورية قيرغيزستان حتى عام 2010، أهدافه الرئيسية تعزيز الرفاه السياسي والاجتماعي، وتحقيق الازدهار الاقتصادي، وضمان الحرية والكرامة، وتكافؤ الفرص لمواطني قيرغيزستان. ووضعت الاستراتيجية طويلة الأجل على أساس إشراك السكان القيرغيزستانيين من خلال نهج تشاركي. وتحدد الاستراتيجية المجالات الرئيسية للتنمية وهي: إنشاء إدارة عامة فعالة وشفافة، وإقامة مجتمع قائم على العدل، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام والحد من الفقر. واستهلت العملية عبر إعداد استراتيجية وطنية للحد من الفقر واعتماد نهج وثيقة استراتيجية الحد من الفقر للفترة 2003–2005. وينص بيان الرسالة على أن الهدف هو "توسيع الفرص المتاحة للمواطنين للتمتع بمستوى عيش لائق وعادل في جمهورية قيرغيزستان". وقد وضعت الاستراتيجية بالتعاون مع البنك الدولي، وهي تؤكد على أهمية العناصر التالية: الجهود المنتظمة للحد من الفقر، وتعزيز التنمية المستدامة، واللجوء إلى الإجراءات الوقائية لتجنب الصعوبات، وتنفيذ عملية للتعبئة الذاتية، واستخدام الموارد المحلية استخداماً مطرداً وتوحيد المجتمع. وتركز الاستراتيجية الاقتصادية لجمهورية قيرغيزستان على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام مما يعني أن الاستراتيجية الاقتصادية الكلية ستهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي مرتفع وسيكون لها بالتالي دور محوري في الحد من الفقر. وقد شددت وثيقة الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر على هذا الأمر مع التأكيد على أن النمو هو الأساس الذي تبنى عليه جهود الحد من الفقر في البلاد. وتركز الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر على الإصلاحات الهيكلية مثل تنويع هيكلية الاقتصاد وحشد المدخرات لتمويل الاستثمارات.

كازاخستان

26- وضعت حكومة كازاخستان برنامجاً للحد من الفقر للفترة 2003–2005. وهي تسعى إلى تنسيق البرامج والتشريعات القائمة التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على الحد من الفقر. وتعكف الحكومة أيضاً على وضع استراتيجية شاملة متوسطة الأجل للحد من الفقر بالتعاون مع البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي وصندوق النقد الدولي. وستوفر هذه الاستراتيجية إطاراً متوسط الأمد لاستراتيجيات الحد من الفقر في البلد. أما الإطار الإنمائي للأمد الطويل فيرد في الوثيقة الصادرة عن الحكومة بعنوان "كازاخستان 2030: ازدهار مواطني كازاخستان وأمنهم وتحسين رفاههم" من أجل "بناء دولة مستقلة ومزدهرة ومستقرة سياسياً تتمتع بوحدة وطنية أصيلة وبالعدالة الاجتماعية وتحقق الرفاه الاقتصادي لكل السكان".

طاجيكستان

27- وضعت جمهورية طاجيكستان عام 2001 وثيقة شاملة لاستراتيجية الحد من الفقر تهدف إلى تحسين مستويات معيشة السكان ومعالجة المشاكل الاقتصادية – الاجتماعية الرئيسية. وسيتم تنفيذ الوثيقة بالتعاون مع الحكومات المانحة ومصرف التنمية الآسيوي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها من المؤسسات المالية الدولية ومنها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وقد تمت صياغة وثيقة استراتيجية الحد من الفقر عبر عملية تشاركية ساهمت فيها الإدارات الحكومية والمجتمع المدني والجهات المانحة ومؤسسات البحوث. وتشكل وثيقة استراتيجية الحد من الفقر العمود الفقري

لإطار الحد من الفقر ولها أهداف محددة تتمثل في زيادة الدخل الفعلي في البلد وتحقيق توزيع عادل للمنافع الناجمة عن النمو ورفع مستويات معيشة أشد المجموعات السكانية فقراً. وتتألف الاستراتيجية من أربعة عناصر رئيسية هي: (i) تشجيع النمو الاقتصادي المتسارع العادل اجتماعياً وكثيف العمالة مع التركيز على الصادرات؛ (ii) توفير الخدمات الاجتماعية على نحو فعال وعادل؛ (iii) توفير الدعم الموجه لأشد المجموعات السكانية فقراً؛ (iv) تعزيز فعالية التيسير وتحسين الأمن. وقد حددت وثيقة استراتيجية الحد من الفقر القطاعات الرئيسية من منظور تخفيف وطأة الفقر وهي: التعليم، والصحة، والحماية الاجتماعية، والزراعة، والخصخصة، والعمل، وتنمية القطاع الخاص، والبنى الأساسية والاتصالات، وحماية البيئة، والسياحة.

ثالثاً– الدروس المستفادة من تجربة الصندوق في البلدان

الاستراتيجيات الحالية والعمليات

28- ما زالت حافظة الصندوق في آسيا الوسطى قيد التكوين وهي تأخذ شكل المشاركة في تمويل مشروع في قيرغيزستان أطلق بمبادرة من البنك الدولي. وقد تم تجهيز وثيقتي فرص استراتيجية قطرية لكل من قيرغيزستان في عام 1996 وكازاخستان في عام 1999. وكانت حكومة كازاخستان تتردد في الاقتراض من الصندوق سابقاً. ولم يتمكن الصندوق من بدء أي أنشطة أو وضع أي برنامج عمل في طاجيكستان بسبب الحرب الأهلية. وقد تم تطوير الحافظة في قيرغيزستان في أعقاب المشاركة في تمويل عنصرين من عناصر مشروع تنمية إنتاج الأغنام الذي أطلق بمبادرة من البنك الدولي، والذي تم تنفيذه.

الدروس المستفادة

29- تقتصر تجربة الصندوق العملية في جمهوريات آسيا الوسطى على قيرغيزستان. ومع ذلك فإن ثمة دروساً تستخلص من تجربة جهات مانحة أخرى في الإقليم.

30- **الخدمات الاستشارية الريفية.** حقق مشروع خدمات المساندة الزراعية في قيرغيزستان الذي أطلقه البنك الدولي بتمويل مشترك من الصندوق والوكالة السويسرية للتعاون الإنمائي نجاحاً كبيراً في تطوير نموذج للخدمات الاستشارية الريفية. وقد تطور نظام الخدمات الاستشارية الريفية في قيرغيزستان ليصبح نظاماً إرشادياً مجتمعياً يحمل مقومات الاستدامة. وقد طرأ تحسن كبير في مجال التخطيط وقياس الأداء منذ إنشاء نظام للتعاقد على الخدمات الاستشارية الريفية يسمى "نظام التكليف" ضمن الخدمات الاستشارية الريفية.

31- **التمويل الريفي.** كان أداء قطاع التمويل الصغري في قيرغيزستان أفضل بكثير مما كان عليه في جمهوريات آسيا الوسطى الأخرى بعد إنشاء مؤسسة التمويل الزراعي لقيرغيزستان وقيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوضع نموذج ابتكاري. ويدعم الصندوق، من خلال مشروع خدمات المساندة الزراعية، صندوقاً لدعم المزارع في إطار المؤسسة القيرغيزستانية للتمويل الزراعي لتمكين فقراء الريف من الحصول على خدمات مالية من خلال ترتيب ثلاثي الأطراف يشمل المشروع، والمؤسسة القيرغيزستانية للتمويل الزراعي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يقوم بموجبه هذا الأخير بتشكيل مجموعات لمساعدة الذات في صفوف المستفيدين من المشروع وربطها بمؤسسة التمويل الزراعي.

32- **إنشاء منظمات قاعدية ورأسية.** كان لمشروع تنمية إنتاج الأغنام الذي أطلق بمبادرة من البنك الدولي (أغلق) والذي شارك الصندوق في تمويله دور أساسي في إنشاء هيئة رأسية لمربي الأغنام وهي الرابطة القيرغيزية لمربي الأغنام. وقد شكلت هذه الرابطة من خلال اتحاد تعاونيات إنتاج الأغنام التي أنشئت في إطار مشروع مدعوم من الصندوق. ويعتبر إنشاء الرابطة جهداً رائداً في قطاع التنمية الريفية في قيرغيزستان وهو يتسق مع التزام الحكومة إضفاء الطابع الديمقراطي على المؤسسات.

33- **مكافحة التصحر.** يعتبر الصندوق طرفاً فاعلاً جديداً في مجال مكافحة التصحر في جمهورية آسيا الوسطى من خلال العمل على تحقيق أهداف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وقد أسهم جزء كبير من مجتمع المانحين بما في ذلك مصرف التنمية الآسيوي، ومرفق البيئة العالمي، والبنك الدولي، والوكالة الألمانية للتعاون التقني، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، والوكالة السويسرية للتعاون الإنمائي، في وضع برامج عمل وطنية وتنفيذها. وكانت مثل هذه الجهود تتم في الماضي على نحو مبعثر أما اليوم فقد تغير الحال نتيجة إقامة الشراكات من أجل التنسيق بين المانحين ومنها اتفاق الشراكة الاستراتيجية من أجل تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في جمهوريات آسيا الوسطى الذي انضم الصندوق إلى عضويته مؤخراً. وتعزيزاً للتنسيق بين الجهات المانحة في آسيا الوسطى أطلقت الآلية العالمية للاتفاقية المذكورة. وهي تضم الوكالة الألمانية للتعاون التقني، والوكالة السويسرية للتعاون الإنمائي، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، ومصرف التنمية الآسيوي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة. وقد جرى بعد ذلك إنشاء مبادرة آسيا الوسطى لإدارة الأراضي في إطار مرفق البيئة العالمي بغية إنشاء أطر للبرمجة القطرية لسائر جمهوريات آسيا الوسطى.

34- **إلغاء التعاونيات وخصخصة الأراضي.** كان إلغاء التعاونيات الزراعية أحد أكبر التحولات الجذرية التي شهدتها الساحة الريفية في بلدان آسيا الوسطى. ولم تستكمل هذه العملية بنجاح إلا في قيرغيزستان حيث تم عام 1999 وإثر عملية الإصلاح الزراعي إعادة توزيع حقوق استخدام الأراضي على نحو متكافئ على المزارعين وعلى المنشآت الزراعية الأسرية. وقد كان البنك الدولي أنشط الجهات المانحة في مساندة عملية الإصلاح الزراعي التي استكملت مؤخراً في قيرغيزستان والجهود الجارية في كازاخستان وطاجيكستان. وفضلاً عن هذا فإن عدة جهات مانحة متعددة الأطراف وثنائية ومنها مصرف التنمية الآسيوي، والوكالة الألمانية للتعاون التقني، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، والوكالة السويدية للتنمية الدولية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، تقدم المساعدة التقنية وغيرها من أشكال المساندة لهذه البلدان.

35- **تنمية المشاريع الصغيرة والأعمال الزراعية.** تعمل الوكالة الألمانية للتعاون التقني بنشاط في قيرغيزستان من اجل إنشاء تعاونيات قاعدية من خلال تشكيل مجموعات مصالح تتحد فيما بينها لتشكل تعاونيات أولية.

رابعاً- الإطار الاستراتيجي للصندوق

ألف- المجال الاستراتيجي للصندوق واتجاهاته المقترحة

36- ساند الصندوق في الماضي عملية انتقال هذه البلدان من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق وسيواصل مساندتها في هذا المجال مستقبلاً. وقد حدد الصندوق الأنشطة التي يتعين مساندتها على الصعيدين الإقليمي والقطري

على حد سواء. وقد عبرت الحكومات ومنظمات المجتمع المدني عن الحاجة إلى الاضطلاع بأنشطة إقليمية قادرة على توفير محفل للتعلم وتقاسم المعارف على الصعيد الإقليمي ولتمكين الصندوق، في الوقت نفسه، من تحقيق الكفاءة لبرامجه في الإقليم.

37- وينوي الصندوق إعمال أسلوبين اثنين على الصعيدين القطري والإقليمي بهدف تعزيز أثره إلى أقصى حد ممكن كيما تتمكن البلدان من خفض الفقر الريفي إلى النصف بحلول عام 2015. وسيؤثر أسلوبا العمل هذان على طبيعة إطار الإقراض الذي سيوفره الصندوق للإقليم وهو ما يعني استخدام القروض والمنح على حد سواء بتركيز استراتيجي وتطوير علاقات تكاملية وتآزرية مع برامج المانحين الأخرى.

الاتجاهات الاستراتيجية الرئيسية

38- **إدارة الموارد الطبيعية.** تلتقي الشراكات الاستراتيجية التي أنشئت من أجل وقف التصحر مع أولويات الصندوق، وتشدد على أهمية تنفيذ استراتيجيات مستدامة لإدارة الموارد الطبيعية في الإقليم. وستتبع نهج مستدامة لإدارة الأراضي تتفق مع روح مبادرة آسيا الوسطى لإدارة الأراضي وتتعاون مع الأطراف الشريكة في اتفاق الشراكة الاستراتيجية من اجل تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وقد أخذ الصندوق على عاتقه دوراً رئيسياً في وقف التصحر في الإقليم نتيجة عضويته في اتفاق الشراكة الاستراتيجية والمبادرة العريضة الخاصة بإدارة الأراضي في آسيا الوسطى اللذين يهدفان إلى ترشيد وتنسيق الإطار المؤسسي في الجهود التي تبذل من أجل وقف التصحر. وستتيح مشاركة الصندوق في هاتين المبادرتين له فرصاً لتطوير علاقات تكامل وتآزر مع برامج المانحين الأخرى في العمل لتحقيق أهداف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وسيواصل الصندوق، بوصفه المؤسسة المضيفة للآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، دعمه لجمهوريات آسيا الوسطى لمساعدتها في تنفيذ برامج العمل الوطنية. وقد استطاع الصندوق، بفضل نشاطه في قطاع المياه في العالم النامي، تحقيق نجاح كبير في دعم خطط الإدارة المستدامة للموارد المائية استناداً إلى مبادئ تشاركية. وهناك مجال كبير لتطوير خطط مجتمعية لإدارة الموارد المائية مثل تشكيل مجموعات مستخدمي المياه واعتماد نهج إدارة مستجمعات المياه في بعض مناطق آسيا الوسطى. وقد قام الصندوق أيضاً بتقديم المساندة للثروة الحيوانية في الإقليم من خلال برنامج الإدارة المتكاملة للعلف والثروة الحيوانية الذي ينفذه المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة. وسيواصل الصندوق التركيز على مربي الماشية وعلى المشاركة في الإدارة التشاركية للمراعي.

39- **الخدمات المالية الريفية وتنمية المشاريع الريفية الصغيرة.** ما زال قطاع التمويل الريفي في مرحلة التكوين. وهو في شبه الإقليم أكثر تقدماً في قيرغيزستان منه في جمهوريات آسيا الوسطى الأخرى. وقد اكتسب الصندوق هنا خبرة من خلال دعمه لمؤسسة التمويل الزراعي لقيرغيزستان والخدمات المالية الريفية التي تقدم للفقراء. ويحتاج قطاع التمويل الريفي إلى الكثير من الدعم والمساندة من الصندوق وغيره من الجهات المانحة المشابهة للصندوق في مجالات التمويل والمساعدة التقنية وبناء المؤسسات وتنويع الخدمات المالية. وقد ركزت البلدان في شبه إقليم آسيا الوسطى حتى الآن بشكل رئيسي على الإنتاج الزراعي دون أن تولي اهتماماً كبيراً لعلاقة القطاع بقطاعات الاقتصاد الأخرى. وسيعمل الصندوق اتساقا مع إستراتيجيته الإقليمية لآسيا والمحيط الهادي، على تنمية المشروعات الصغيرة القائمة على أنشطة زراعية وغير زراعية وسيعزز بالتالي القوة التفاوضية للمزارعين. وبوسع الصندوق أن يطلع الحكومات في

جمهوريات آسيا الوسطى على التجربة التي استقاها من مشاريعه في أرجاء أخرى من آسيا بما في ذلك جنوب آسيا وشرق آسيا. ومن الأهمية بمكان في عالم اليوم المعولم أن يكون المزارعون قادرين على المنافسة من خلال إدخال تحسينات على سلسلة الإمداد وتعزيز الروابط الخلفية والأمامية في السوق العالمية. وقد اكتسب الصندوق خبرة أيضاً من مشاركته في مساندة دور رابطة مربي الأغنام القيرغيزية على تحقيق قيمة مضافة في قطاع الصوف في قيرغيزستان.

40- **مساندة عملية خصخصة الأراضي والإصلاح الزراعي والمساعدة على تطوير حقوق ملكية كاملة لفقراء الريف.** شرعت بلدان الإقليم بعملية للإصلاح الزراعي ولنقل حقوق استخدام الأراضي إلى المزارعين الأفراد. وقد برز قيرغيزستان في هذا المجلس بوصفه البلد الذي أكمل توزيع الأراضي بنجاح وتكافؤ. ويمكن للصندوق أن يقوم بدور حيوي في هذه العملية مستعيناً بتجربته المستقاة من مشاركته في عمليات مشابهة في بلدان القوقاز وأوروبا الشرقية. ويحتاج المزارعون إلى كثير من المساعدة في مجال المساندة القانونية المتصلة بقضايا حيازة الأراضي. وبوسع الصندوق أيضاً أن يضطلع بدور هام في تعزيز قدرات المزارعين وتيسير إنشاء رابطات للمزارعين الفقراء.

41- **تعزيز المشاركة القاعدية.** يبدو أن الحكومات في شبه الإقليم تميل إلى اعتماد نهج مجتمعي في تصميم المشاريع خاصة وأنها تواكب عملية ترسيخ الديمقراطية في سائر مؤسساتها وعلى مختلف مستوياتها. وفي هذا الصدد، سيساند الصندوق إطار المعيشة المستدامة الذي يشدد على أهمية مشاركة المستفيدين في القرارات التي تؤثر على معيشتهم. وهذا يشكل أيضاً أحد مجالات الاستراتيجية الإقليمية لشعبة آسيا والمحيط الهادي. فمنذ الاستقلال وحكومات المنطقة تعمل على تعزيز المنظمات القاعدية التقليدية. وستتعزز بنى الحكم التقليدية هذه من خلال المشاريع الممولة من الصندوق الرامية إلى تقوية الاعتزاز بالذات وتعزيز القدرة على التفاوض مع الوكالات بما في ذلك الحكومة والقطاع الخاص. وسيكفل الصندوق مشاركة المستفيدين مشاركة نشطة في المشاريع التي يساندها والتي سيتمتع المستفيدون بدور مركزي فيها.

المواضيع المشتركة

42- سيتم معالجة عدد من القضايا المشتركة من خلال تدخلات الصندوق المختلفة:

- **التمايز بين الجنسين.** عملاً بإستراتيجية الصندوق للحد من الفقر في آسيا والمحيط الهادي وخطة العمل الخاصة بالتمايز بين الجنسين التي اعتمدت مؤخراً يبرز موضوع شامل هو "تعزيز قدرات النساء دعماً للتحول الاجتماعي والتنمية الزراعية". وينشط الصندوق في مجال القضايا المتصلة بالتمايز بين الجنسين من خلال حافظته في قيرغيزستان عبر مساندته لنموذج مجموعات مساعدة الذات ومنحه النساء معاملة تفضيلية في مجال الخدمات الاستشارية الريفية. وقد أقرت بلدان الإقليم بضرورة تحسين وضع المرأة وتعزيز دورها في الاقتصاد الريفي.

- **الاستعداد للطوارئ.** يتطلب تعرُّض قيرغيزستان وطاجيكستان المتكرر للكوارث الطبيعية مثل الزلازل والجفاف والانهيارات الأرضية والفيضانات السريعة أن تؤخذ هذه المخاطر التي تهدد حياة المستفيدين بعين الاعتبار عند تصميم المشاريع. ومن الضروري، في هذا السياق، أن ينص ضمن عناصر المشاريع

أو في فئة منفصلة على الاستثمارات الاجتماعية والإنتاجية والقوانين الضرورية لإعادة التفاوض على القروض وبعض المسائل الأخرى المتصلة بالطوارئ الخفيفة. ويمكن الاتفاق على أوجه استخدام هذه الموارد بين الحكومة والصندوق وفق شروط محددة ينص عليها في وثائق المشروع واتفاقية القرض.

- **التحويلات.** يتألف جزء كبير من القوة العاملة الطاجيكية، أو ثلثها تقريباً، من عمال مهاجرين يعملون في روسيا وغيرها من بلدان الاتحاد السوفياتي سابقاً. وتفيد دراسة أجرتها المنظمة الدولية للهجرة عام 2002 أن نحو 000 600 عامل مهاجر حولوا ما بين 200 و230 مليون دولار أمريكي من روسيا وهو ما يعادل أكثر من 100% من إيرادات الحكومة. واستخدام إيرادات التحويلات لأغراض التنمية هو مفهوم طبقه الصندوق بنجاح في إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقد تبين مؤخراً أن نظام التحويلات البديل (أي "نظام الحوالة") قد استخدم لأغراض غسل الأموال في الإقليم. وتجنباً لهذا ينبغي الحرص على ضمان استخدام الدخل من التحويلات من خلال قنوات مناسبة لعمليات التنمية على الصعيد القاعدي.

باء- الفرص الرئيسية للابتكار وتدخلات المشروع

43- تواجه بلدان آسيا الوسطى عدداً من المعيقات، أهمها صعوبة الصرف كاقتصادات سوق تتسم بالديمقراطية في إطار عالمي. وتنطبق الفرص التالية على كل بلدان آسيا الوسطى الأعضاء في الصندوق:

44- **خدمات المساندة الزراعية.** أثر انهيار آلية إمداد المدخلات في إطار النظام السوفياتي على قدرة المزارعين على الحصول على المدخلات الأساسية اللازمة للزراعة كما أثر على الإرشادات والمعلومات المتعلقة بأحدث التقنيات. وقد نجح الصندوق بالتعاون مع غيره من الجهات المانحة في سد هذا الفراغ من خلال تطوير نموذج الخدمات الاستشارية الريفية في قيرغيزستان. ومن شأن مواصلة دعم هذا النموذج أن يضمن تطوره ليصبح مؤسسة مكتفية بذاتها وقادرة على توليد الدخل. ومن المحتمل جداً أن يتعاون الصندوق مع حكومتي كازاخستان وطاجيكستان لتوفير خدمات إرشادية من خلال تطوير نماذج تشاركية قائمة على الطلب. ولما كانت البلدان قائمة على نظم زراعة المحصول الواحد وأصبحت حالياً تواجه منافسة حادة في الأسواق العالمية فإنه من الضروري جداً تحسين معدلات التبادل التجاري وتعزيز التنمية الريفية المستدامة والحد من الفقر في المناطق الريفية. ولا بد أيضاً من التحول من نظم زراعة المحصول الواحد إلى التنويع الزراعي من خلال تطوير محاصيل البستنة وغيرها من المحاصيل الغذائية فضلاً عن المحاصيل السلعية. ويمثل إنتاج محاصيل البستنة ومنها فواكه وخضار المناطق المعتدلة خياراً مناسباً في ضوء عوامل المناخ والعوامل الزراعية الأيكولوجية المواتية. ويمكن استخدام تجربة برنامج المجموعة الاستشارية المعنية بالبحوث الزراعية الدولية في آسيا الوسطى لتوفير المساندة التقنية للبرامج المدعومة من الصندوق ولنظم البحوث الزراعية الوطنية في البلدان.

45- **إنشاء مؤسسات ريفية مناصرة للفقراء وتعزيزها.** افتقرت بلدان الإقليم منذ تمزق الاتحاد السوفياتي إلى مؤسسات ريفية مناسبة تمثل مصالح فقراء الريف. وقد جرت عدة محاولات لتطوير مؤسسات من هذا القبيل. واضطلع الصندوق بدور محوري في تطوير مؤسستين في قيرغيزستان هما نظام الخدمات الاستشارية الريفية ورابطة مربي الأغنام القيرغيزية. وقد ينظر الصندوق في مساندة إنشاء مؤسسات خدمات إرشادية مشابهة في البلدان الأعضاء الأخرى كما في إنشاء مؤسسات مستدامة في قطاعات أخرى من المشهد الريفي. وبوسع الصندوق أيضاً أن يساند

تعزيز هياكل التيسير التقليدية الأخرى والهياكل الحكومية المحلية في بلدان الإقليم ولا سيما في قيرغيزستان وطاجيكستان. وسيكون هذا منسجماً مع الهدف الاستراتيجي للصندوق الخاص بتعزيز قدرات فقراء الريف والنهوض بقدرتهم التفاوضية.

46- **تحسين إمكانات الوصول إلى الأسواق والحصول على تمويل ريفي متنوع.** يفتقر فقراء الريف لإمكانات الحصول على خدمات مالية في هذه البلدان. وما زال قطاع التمويل الريفي في مرحلة جنينية محروماً من الأدوات المناسبة والهياكل المحفزة والخدمات الخارجية التي تصل إلى الفقراء. وقد اضطلع الصندوق بدور رئيسي في الدعوة إلى تنمية قطاع التمويل الريفي على الصعيد العالمي من خلال تقديم الدعم لعدد من مؤسسات التمويل الصغري في البلدان النامية على شكل مساعدات تقنية أو موارد مالية. وبوسعه أن يؤدي دوراً أساسياً في تنمية قطاع التمويل الريفي في دوله الأعضاء في آسيا الوسطى.

47- **تعزيز المؤسسات الحكومية على الصعيدين القطري والمحلي.** اتسمت المؤسسات في البلدان بالضعف الشديد بعد الاستقلال وبقيت المساندة والمساعدة التقنيتين خارجيتا الطابع. وأصبح محتماً تطوير القدرات على الصعيد القطري لتمكين البلدان من الاضطلاع بنجاح ببرامج للحد من الفقر. وقد عمل الصندوق في الماضي وما زال يعمل على تعزيز قدرات نظم البحوث الزراعية الوطنية من خلال مشروع النظم المتكاملة لإنتاج العلف والثروة الحيوانية الذي ينفذه المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة. وسيوسع هذا النهج بما يتجاوز نظم البحث الزراعي الوطنية ليشمل تعزيز قدرات المؤسسات الإنمائية الريفية الأخرى.

48- **تيسير تطوير التعليم المشترك والتنمية على الصعيد الإقليمي فيما بين جمهوريات آسيا الوسطى.** من الضروري إنشاء أنشطة لبناء القدرات على الصعيد الإقليمي من أجل تعزيز الكفاءة وتيسير إمكانات تبادل المعارف بين البلدان المختلفة. ويمكن أن تشمل الأنشطة الإقليمية بناء القدرات وتعزيز المؤسسات ودعم الجهود التي تبذل من أجل تيسير التعاون الإقليمي ضمن إطار عريض من القضايا من الإصلاح الزراعي إلى إدارة مستجمعات المياه في الإقليم.

جيم- النطاق وإمكانات إقامة الشراكات مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص

49- **الربط بين المنظمات غير الحكومية الوطنية وفقراء الريف.** ينشط في كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان عدد من المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية النشطة التي تعنى بنطاق عريض من قضايا التنمية الريفية. وتعنى المنظمات غير الحكومية في طاجيكستان في المقام الأول بالشؤون الإنسانية ومساعدة اللاجئين، بينما تهتم المنظمات غير الحكومية في كازاخستان وقيرغيزستان بتعزيز الديمقراطية ونقل السلطة المركزية إلى مستوى القاعدة. ونطاق عمل هذه المنظمات محدود عادة وبعضها يعمل كموفر خدمات في المشاريع التي تمولها جهات مانحة. وسيشجع الصندوق المنظمات غير الحكومية على تعزيز ربط فقراء الريف بالأسواق وتوفير فرص لحصولهم على الخدمات المالية وتيسير حصولهم على التقنيات الحديثة اللازمة للإنتاج والتصنيع.

50- **وقف التصحر في إقليم آسيا الوسطى.** ينشط فرع آسيا الوسطى لشبكة المنظمات غير الحكومية الدولية المعنية بالتصحر والجفاف[٥] نشاطا حثيثاً على الصعيد القاعدي في مجال القضايا المتصلة بالإدارة المستدامة للأراضي. وبوسع الصندوق، من خلال اتفاق الشراكة الاستراتيجية ومبادرة آسيا الوسطى لإدارة الأراضي أن يتعاون مع منظمات الشبكة ومع غيرها من المنظمات الغير حكومية على الصعيد الميداني بشأن القضايا المتعلقة بتدهور الأراضي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

51- **العمل مع المنظمات غير الحكومية في مجال الإصلاح الزراعي.** تعتبر عملية خصخصة الأراضي في جمهوريات آسيا الوسطى عملية شائكة جداً أفرزت عدداً من المضاعفات. وبوسع الصندوق أن يتعاون مع الائتلاف الدولي المعني بالأراضي وشركائه وأن يفيد من تجربتهم في مجال إصلاح الأراضي في القوقاز وأوروبا الشرقية. ويمكن أن يشمل مجال العمل تمكين المجتمع المدني في مجال استقطاب الدعم لحقوق حيازة الأراضي، وتوفير التدريب بشأن مراحل ما بعد الإصلاح الزراعي وتعزيز قدرة الفقراء على الحصول على الأراضي وغيرها من الموارد الطبيعية الإنتاجية وعلى الاحتفاظ بها. ويمكن للصندوق أن يقوم بتحديد منظمات المجتمع المدني القائمة في جمهوريات آسيا الوسطى والتي يمكن أن تصبح أعضاء في الائتلاف الدولي.

دال- فرص إقامة الروابط مع الجهات المانحة والمؤسسات الأخرى

52- توفر **اتفاقية الشراكة الاستراتيجية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في جمهوريات آسيا الوسطى** إطاراً لشراكة الصندوق مع الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف بما فيها الوكالة الكندية للتنمية الدولية، والآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والوكالة الألمانية للتعاون التقني، والوكالة السويسرية للتعاون الإنمائي، ومصرف التنمية الآسيوي، والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة. وتذهب مبادرة آسيا الوسطى لإدارة الأراضي إلى أبعد من ذلك إذ إنها توفر إطاراً برنامجياً قطرياً كنهج للإدارة المستدامة للأراضي. ويوفر هذا الإطار فرصاً للصندوق لإقامة علاقات تكميلية مع الجهات الأعضاء في فريق المهام التابع لمبادرة آسيا الوسطى لإدارة الأراضي ومع الأطراف الأخرى ذات المصلحة ضمن برامجها الخاصة بالإدارة المستدامة للأراضي. ويلتقي هذا مع إطار عمل مرفق البيئة العالمي بشأن الإدارة المستدامة للأراضي الذي يديره مصرف التنمية الآسيوي مع شركاء آخرين منهم الصندوق. وسيسعى الصندوق إلى إنشاء علاقات تكميلية في إطار المبادرات الأخرى المتعلقة بالإدارة المستدامة للأراضي مع الشركاء الآخرين في اتفاق الشراكة الاستراتيجية بما في ذلك مصرف التنمية الآسيوي.

53- **البنك الدولي.** أفاد الصندوق كثيراً من تعاونه في الإقليم مع البنك الدولي الذي كان نقطة الدخول لبرنامج الصندوق في آسيا الوسطى. واشترك الصندوق مع البنك في ترتيبات تمويل ناجحة بشأن مشروع تنمية إنتاج الأغنام الذي أطلق بمبادرة من البنك الدولي ومشروع خدمات المساندة الزراعية الجاري حالياً. وسيواصل الصندوق التعاون مع البنك الدولي بشأن مشاريع التنمية القائمة على المجتمعات المحلية والرامية إلى الحد من الفقر الريفي في الإقليم. وسيتعاون الصندوق مع البنك الدولي أيضاً من أجل تنفيذ وثائق استراتيجيات الحد من الفقر في البلدان وكذلك من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

[٥] وهو شبكة عالمية عن المنظمات غير الحكومية وهيئات المجتمع المدني الناشطة في مجال محاربة التصحر.

54- تمارس منظمات **الأمم المتحدة**، بموجب تنسيق إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، نشاطاً واسعاً في الإقليم. فبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ناشط في مجال الإعمار بعد النزاعات في طاجيكستان وفي مجال الحد من الفقر الريفي في كل البلدان الثلاث وهو الوكالة الرئيسية المعنية بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية لبلدان آسيا الوسطى. ومن أجهزة الأمم المتحدة الأخرى العاملة في الميدان، هناك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي تعمل لإعادة تأهيل اللاجئين في كل البلدان الثلاث، وهناك برنامج الأغذية العالمي الذي يقدم مساعدات الطوارئ في طاجيكستان، وهناك أيضاً صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيرهما كل في مجال اختصاصه. وأمام الصندوق فرص عديدة لإقامة روابط استراتيجية مع الوكالات الشقيقة للأمم المتحدة من خلال مبادرة آسيا الوسطى لإدارة الأراضي ومن خارجها. ويتعاون الصندوق حالياً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال التمويل الريفي في قيرغيزستان ويمكن أن يعزز هذا التعاون من خلال توسيع نطاق أنشطة التمويل الريفي في البلد. ويوفر إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للصندوق فرصة لتنسيق برامجه وإقامة علاقات تكميلية مع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة من أجل مساعدة حكومتي طاجيكستان وقيرغيزستان على تنفيذ وثيقتي استراتيجية الحد من الفقر الخاصة بهما وعلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على صعيد قطريهما.

55- **المفوضية الأوروبية**. لدى المفوضية الأوروبية حافظة خاصة ببلدان آسيا الوسطى مع تركيز على قيرغيزستان وطاجيكستان. وقد عبر ممثلو المفوضية عن اهتمامهم بالتعاون مع الصندوق في إطار برامج لتخفيف حدة الفقر في منطقة وادي فرغانة في قيرغيزستان وطاجيكستان وفي إقليم خاتلون في طاجيكستان. وقد وقعت المفوضية وبرنامج المساعدة التقنية للدول المستقلة التابع لها اتفاقات خاصة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بشأن التعاون في الإقليم. وسيطور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مقترحات لاستخدام مبلغ 30 مليون يورو خصصتة المفوضية الأوروبية للفترة 2004–2007 للحد من الفقر في هذه البلدان، مع حصول طاجيكستان على حصة أكبر منه. ويمكن للصندوق أن يستقصي إمكانات إعداد اقتراحات للتمويل المشترك لمشاريع لتخفيف الفقر في أكثر مقاطعات طاجيكستان تهميشاً وهي مقاطعة خاتلون.

56- **الجهات المانحة الأخرى**. ينشط في الإقليم عدد من الجهات المانحة الدولية الثنائية ومتعددة الأطراف وجهات مانحة خاصة بما فيها شبكة أغا خان للتنمية، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، والوكالة الدانمركية للتنمية الدولية، ووزارة التنمية الدولية (المملكة المتحدة) والبنك الأوروبي للإعمار والتنمية، والوكالة الألمانية للتعاون التقني، وبنك التنمية الإسلامي، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، وصندوق التنمية الدولية التابع لمنظمة البلدان المصدرة للنفط، ومؤسسة سوروس، والوكالة السويدية للتنمية الدولية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. ويتطلع الصندوق إلى إقامة علاقات شراكة مع الجهات المانحة ذات الاهتمامات المشابهة وإلى التعاون معها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف العالمية.

هاء– مجالات حوار السياسات

57- يتحتم على الصندوق أن يتخذ خطوات لفتح حوار مع حكومات كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان لتمكينها، ضمن الإطار العريض للإصلاحات السياساتية والمؤسسية الجارية، من إقامة نظام إداري ممكِّن يحول السلطات إلى

اللامركزية ويعطي سلطة اتخاذ القرارات للمجتمعات المحلية الريفية ويمكِّنها من معالجة نطاق واسع من القضايا بما فيها المسائل الإدارية. ومن شأن تعزيز القدرات على الصعيدين المحلي والقطري أن يشكل منطلقاً لاستهلال حوار سياساتي حول اللامركزية والتمكين.

58- سيدخل الصندوق بالتعاون مع شركائه ومن خلال مبادرة آسيا الوسطى لإدارة الأراضي في حوار متعدد الأطراف ذات المصلحة مع حكومات الإقليم من أجل تحسين الإطار التشريعي والمؤسسي والسياساتي لمعالجة العلاقة بين الفقر والبيئة من خلال تيسير اتخاذ تدابير تشريعية وإدارية وسياسة من اجل عقلنة استخدام الموارد الطبيعية وإدارتها.

59- وبوسع الصندوق أيضاً أن يضطلع بدور في تنفيذ وثائق استراتيجيات الحد من الفقر وأن يشجع على دعم وضع سياسات واستراتيجيات حكومية لمعالجة الفقر الريفي. ويمكن للصندوق أيضاً أن يدخل في حوار سياساتي حول إنشاء منظمات مجتمع مدني فعالة وخاضعة للمساءلة ودعم الحكومات لها.

واو- مجالات العمل من أجل تحسين إدارة الحافظة

60- يشارك الصندوق حالياً في تمويل مشروع خدمات المساندة الزراعية في قيرغيزستان الذي جرى تمديده حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2006. وكان أداء هذا المشروع قد تعرض لنكسة في عام 2004 بسبب الحدود القصوى للإنفاق التي فرضتها وزارة المالية على قرض الصندوق بهدف خفض تكاليف الاقتراض تلبية لشروط مرفق النمو والحد من الفقر التابع لصندوق النقد الدولي. وقد تمت تسوية هذه المسألة وقدمت وزارة المالية تأكيدات بعدم تكرار ذلك.

61- سيحتل نظام إدارة النتائج والأثر مكاناً بارزاً في البرامج القادمة في جمهوريات آسيا الوسطى. وسيجري تيسير ذلك من خلال التأكد من وجود نظام مناسب للرصد والتقييم وتلقي منفذي المشاريع المعنية التدريب اللازم لتنفيذ نظام إدارة النتائج والأثر.

زاي- الإطار المؤقت للإقراض وبرنامج العمل المستمر

62- سيضطلع الصندوق بأنشطة استثمارية على الصعيدين القطري والإقليمي على أساس تأثيرها على الحد من الفقر الريفي. ونظراً إلى قلة الاعتمادات المخصصة لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لهذه البلدان فإن الصندوق سيسعى إلى المشاركة في التمويل من خلال اشتراكه في مبادرة آسيا الوسطى لإدارة الأراضي، وسيفيد أيضاً من موارد مرفق البيئة العالمي ومن التمويل المشترك من جانب المانحين الآخرين لمبادرة آسيا الوسطى لإدارة الأراضي وأطراف اتفاق الشراكة الاستراتيجية.

الصعيد الإقليمي

63- سيتألف التمويل على الصعيد الإقليمي من عدد من المنح الإقليمية الصغيرة والكبيرة من أجل تيسير تقاسم المعارف وإقامة الشراكات والدخول في حوار سياساتي بشأن القضايا الإقليمية. مثال على هذه المشاركة في تمويل البرنامج التدريبي الإقليمي للإدارة المستدامة والأراضي وعقد حلقات عمل للتعلم المشترك عن قضايا مواضيعية منها

إدارة الموارد الطبيعية وبناء المؤسسات القاعدية والإصلاح الزراعي. وستوجَّه الأنشطة الإقليمية بشكل محدد نحو تعزيز الكفاءة وتشجيع الحوار بين بلدان الإقليم. وستستخدم المنح الإقليمية أيضاً لتمويل أنشطة تتصل بمبادرة آسيا الوسطى لإدارة الأراضي وغيرها من المبادرات الإقليمية التي يشارك فيها الصندوق. وستستخدم النافذة الإقليمية أيضاً من أجل إشراك الصندوق في المبادرات الإقليمية ذات القاعدة القطرية ومنها منظمة بلدان آسيا الوسطى التي يشارك فيها بنك التنمية الإسلامي، ومصرف التنمية الآسيوي، والبنك الدولي، إضافة إلى روسيا بصفة شركاء تقنيين.

الصعيد القطري

64- من المتوقع أن يتم خلال فترة وثيقة الفرص الاستراتيجية شبه الإقليمية تنفيذ برنامج إقراضي بشروط تيسيرية على مدى خمس سنوات بقيمة تتراوح بين 15 و20 مليون دولار أمريكي لقيرغيزستان وطاجيكستان. وسيتوقف استمرار التعاون مع قيرغيزستان على نجاح المشروع الجاري مع البنك الدولي والوكالة السويسرية للتعاون الإنمائي.

65- من المقرر أيضاً، رهناً بمتطلبات كازاخستان الإقراضية، تنفيذ برنامج إقراض بشروط متوسطة بقيمة 10 ملايين دولار على مدى خمس سنوات. وريثما يتحقق ذلك سيتم التعاون مع الصندوق على أساس منح إقليمية مع تركيز رئيسي على بناء قدرات المؤسسات المناصرة للفقراء.

66- سيهدف إطار الإقراض وبرنامج العمل المستمر إلى تحقيق النتائج المقررة في الاستراتيجية القطرية. وسيقرر نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء المخصصات القطرية من موارد الصندوق بما في ذلك القروض بشروط تيسيرية للغاية والمنح. ويقوم مصرف التنمية الآسيوي والبنك الدولي حالياً بتوفير مبالغ متزايدة من المنح التمويلية لكل من قيرغيزستان وطاجيكستان في إطار برنامجيهما القطريين. ونظراً لعبء الديون الثقيل الذي تتحمله كل من قيرغيزستان وطاجيكستان فإنه يتعين على الصندوق أن يزيد من منحه التمويلية للبلدين لا سيما في مجال بناء القدرات وتطوير المؤسسات وحوار السياسات.

67- **كازاخستان.** تقدير أداء القطاع الريفي حسب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء هو 3.78 والمحصلة القطرية لعام 2004 هي 877 546. وبلغ الاعتماد المخصص لكازاخستان لعام 2005 بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء 217 847 1 دولار أمريكي في السنة. ولا يوجد تقدير للبلد في إطار تقدير السياسات والمؤسسات التابع للمؤسسة الدولية للتنمية.

68- **قيرغيزستان.** في عام 2003 كان تقدير السياسات والمؤسسات لقيرغيزستان 3.34 (والترتيب 8 من أصل 33 بلداً في إقليم آسيا والمحيط الهادي)، ووتقدير أداء القطاع الريفي 3.99، ودرجة تعرض المشاريع للخطر 5، وتقدير الأداء القطري العام 4.21، والمحصلة لعام 2004 هي 018 455. وفي 2005 حصلت قيرغيزستان على اعتماد قدره 938 536 1 دولاراً أمريكياً في السنة بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

69- **طاجيكستان.** معدل تقدير السياسات والمؤسسات القطرية التابع للمؤسسة الدولية للتنمية لعام 2003 هو 3.01، ومعدل أداء القطاع الريفي 3.42، ومعدل الأداء القطري العام كان 3.29 (بترتيب 26 من أصل 33 بلداً في إقليم آسيا والمحيط الهادي)، وبلغت المحصلة القطرية 976 370 عام 2004. وبلغ الاعتماد القطري لطاجيكستان لعام

2005 حداً أدنى قدره مليون دولار أمريكي في السنة بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء بسبب قلة سكان البلد بشكل أساسي.

سيناريوهات الإقراض	محفزات الأداء[أ]	برنامج الإقراض
حالة الأساس	• الحفاظ على شروط الإطار العام (تقدير السياسات والمؤسسات القطرية). • الحفاظ على شروط قطاع التنمية الريفية. • الإبقاء على حافظة للصندوق خالية من أية مشروعات تواجه مشاكل رئيسية ولا تبدي أي تحسن (مشروعات عرضة للمخاطر).	مليون دولار أمريكي في السنة
الحالة العليا	• تحسين شروط الإطار العام (تقدير السياسات والمؤسسات القطرية). • تحسين شروط قطاع التنمية الريفية وبخاصة في مجالات الإطار السياساتي والقانوني للمنظمات الريفية، والحصول على الأراضي والوصول إلى الخدمات الإرشادية، وتنمية الاستثمار للأعمال الريفية وإدارة الموارد العامة، والمساءلة في قطاع التنمية الريفية. • الإبقاء على حافظة للصندوق خالية من أي مشروعات تتعرض لمشاكل رئيسية، مع تحسنها على مدى ثلاث سنين أو أكثر.	مخصصات قطرية كاملة من نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

[أ] عام الأساس هو العام 2004. وأما شروط الإطار العام وإطار قطاع التنمية الريفية فهي تشير إلى نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

APPENDIX I

COUNTRY DATA

KYRGYZSTAN

Land area (km^2 thousand) 2003 1/	192
Total population (million) 2003 1/	5.05
Population density (people per km^2) 2003 1/	26.3
Local currency	Kyrgyz Som (KGS)

GNI per capita (USD) 2003 1/	340
GDP per capita growth (annual %) 2003 1/	5.7
Inflation, consumer prices (annual %) 2003 1/	4
Exchange rate: USD 1 =	KGS 44.6373

Social Indicators	
Population (average annual population growth rate) 1997-2003 1/	1.1
Crude birth rate (per thousand people) 2003 1/	19
Crude death rate (per thousand people) 2003 1/	8
Infant mortality rate (per thousand live births) 2003 1/	59
Life expectancy at birth (years) 2003 1/	65
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	n/a
Poor as % of total rural population 1/	n/a
Total labour force (million) 2003 1/	2.31
Female labour force as % of total 2003 1/	47
Education	
School enrolment, primary (% gross) 2003 1/	101 a/
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2003 1/	n/a
Nutrition	
Daily calorie supply per capita	n/a
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2003 2/	25 a/
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2003 2/	11 a/
Health	
Health expenditure, total (as % of GDP) 2003 1/	4 a/
Physicians (per thousand people)	3 a/
Population using improved water sources (%) 2002 2/	76
Population with access to essential drugs (%) 2/	n/a
Population using adequate sanitation facilities (%) 2002 2/	60
Agriculture and Food	
Food imports (% of merchandise imports) 2003 1/	13
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 2003 1/	205 a/
Food production index (1999-01=100) 2003 1/	105
Cereal yield (kg per ha) 2003 1/	2 774
Land Use	
Arable land as % of land area 2003 1/	7 a/
Forest area as % of total land area 2003 1/	5 a/
Irrigated land as % of cropland 2003 1/	76 a/

Economic Indicators	
GDP (USD million) 2003 1/	1 909
Average annual rate of growth of GDP 1/	
1983-1993	-1.4
1993-2003	2.8
Sectoral distribution of GDP 2003 1/	
% agriculture	39
% industry	23
% manufacturing	8
% services	38
Consumption 2003 1/	
General government final consumption expenditure (as % of GDP)	17
Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	71
Gross domestic savings (as % of GDP)	12
Balance of Payments (USD million)	
Merchandise exports 2003 1/	582
Merchandise imports 2003 1/	717
Balance of merchandise trade	-135
Current account balances (USD million)	
before official transfers 2003 1/	-145
after official transfers 2003 1/	-26
Foreign direct investment, net 2003 1/	46
Government Finance	
Cash surplus/deficit (as % of GDP) 2003 1/	-1 a/
Total expenditure (% of GDP) 2003 1/	n/a
Total external debt (USD million) 2003 1/	2 021
Present value of debt (as % of GNI) 2003 1/	98
Total debt service (% of exports of goods and services) 2003 1/	16
Lending interest rate (%) 2003 1/	19
Deposit interest rate (%) 2003 1/	5

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Indicators* database CD ROM 2005
2/ UNDP, *Human Development Report*, 2005

APPENDIX I

KAZAKHSTAN

Land area (km² thousand) 2003 1/	2 700
Total population (million) 2003 1/	14.88
Population density (people per km²) 2003 1/	6
Local currency	Kazakh Tenge (KZT)

GNI per capita (USD) 2003 1/	1 780
GDP per capita growth (annual %) 2003 1/	9.2
Inflation, consumer prices (annual %) 2003 1/	6
Exchange rate: USD 1 =	KZT 138.878

Social Indicators	
Population (average annual population growth rate) 1997-2003 1/	-1.0
Crude birth rate (per thousand people) 2003 1/	15
Crude death rate (per thousand people) 2003 1/	10
Infant mortality rate (per thousand live births) 2003 1/	63
Life expectancy at birth (years) 2003 1/	61
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	n/a
Poor as % of total rural population 1/	n/a
Total labour force (million) 2003 1/	7.51
Female labour force as % of total 2003 1/	47
Education	
School enrolment, primary (% gross) 2003 1/	102 a/
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2003 1/	1 a/
Nutrition	
Daily calorie supply per capita	n/a
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2003 2/	10 a/
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2003 2/	4 a/
Health	
Health expenditure, total (as % of GDP) 2003 1/	4 a/
Physicians (per thousand people)	4 a/
Population using improved water sources (%) 2002 2/	86
Population with access to essential drugs (%) 2/	n/a
Population using adequate sanitation facilities (%) 2002 2/	72
Agriculture and Food	
Food imports (% of merchandise imports) 2003 1/	8
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 2003 1/	30 a/
Food production index (1999-01=100) 2003 1/	106
Cereal yield (kg per ha) 2003 1/	1 075
Land Use	
Arable land as % of land area 2003 1/	8 a/
Forest area as % of total land area 2003 1/	5 a/
Irrigated land as % of cropland 2003 1/	11 a/

Economic Indicators	
GDP (USD million) 2003 1/	29 749
Average annual rate of growth of GDP 1/	
1983-1993	n/a
1993-2003	2.8
Sectoral distribution of GDP 2003 1/	
% agriculture	8
% industry	38
% manufacturing	16
% services	54
Consumption 2003 1/	
General government final consumption expenditure (as % of GDP)	11
Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	56
Gross domestic savings (as % of GDP)	33
Balance of Payments (USD million)	
Merchandise exports 2003 1/	12 900
Merchandise imports 2003 1/	8 327
Balance of merchandise trade	4 573
Current account balances (USD million)	
before official transfers 2003 1/	-318
after official transfers 2003 1/	-39
Foreign direct investment, net 2003 1/	2 088
Government Finance	
Cash surplus/deficit (as % of GDP) 2003 1/	-1 a/
Total expenditure (% of GDP) 2003 1/	n/a
Total external debt (USD million) 2003 1/	22 835
Present value of debt (as % of GNI) 2003 1/	95
Total debt service (% of exports of goods and services) 2003 1/	35
Lending interest rate (%) 2003 1/	n/a
Deposit interest rate (%) 2003 1/	n/a

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Indicators* database CD ROM 2005
2/ UNDP, *Human Development Report*, 2005

APPENDIX I

TAJIKISTAN

Land area (km^2 thousand) 2003 1/	141
Total population (million) 2003 1/	6.30
Population density (people per km^2) 2003 1/	45
Local currency	Tajik Ruble (TJR)

GNI per capita (USD) 2003 1/	210
GDP per capita growth (annual %) 2003 1/	9.5
Inflation, consumer prices (annual %) 2003 1/	n/a
Exchange rate: USD 1 =	TJS 2.81893

Social Indicators	
Population (average annual population growth rate) 1997-2003 1/	0.8
Crude birth rate (per thousand people) 2003 1/	23
Crude death rate (per thousand people) 2003 1/	7
Infant mortality rate (per thousand live births) 2003 1/	76
Life expectancy at birth (years) 2003 1/	66
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	n/a
Poor as % of total rural population 1/	n/a
Total labour force (million) 2003 1/	2.65
Female labour force as % of total 2003 1/	46
Education	
School enrolment, primary (% gross) 2003 1/	110 a/
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2003 1/	1 a/
Nutrition	
Daily calorie supply per capita	n/a
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2003 2/	36 a/
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2003 2/	n/a
Health	
Health expenditure, total (as % of GDP) 2003 1/	3 a/
Physicians (per thousand people)	2 a/
Population using improved water sources (%) 2002 2/	58
Population with access to essential drugs (%) 2/	n/a
Population using adequate sanitation facilities (%) 2002 2/	53
Agriculture and Food	
Food imports (% of merchandise imports) 2003 1/	10 a/
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 2003 1/	300 a/
Food production index (1999-01=100) 2003 1/	135
Cereal yield (kg per ha) 2003 1/	2 202
Land Use	
Arable land as % of land area 2003 1/	7 a/
Forest area as % of total land area 2003 1/	3 a/
Irrigated land as % of cropland 2003 1/	68 a/

Economic Indicators	
GDP (USD million) 2003 1/	1 553
Average annual rate of growth of GDP 1/	
1983-1993	-5.3
1993-2003	0.5
Sectoral distribution of GDP 2003 1/	
% agriculture	24
% industry	20
% manufacturing	n/a
% services	56
Consumption 2003 1/	
General government final consumption expenditure (as % of GDP)	9
Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	91
Gross domestic savings (as % of GDP)	-0
Balance of Payments (USD million)	
Merchandise exports 2003 1/	798
Merchandise imports 2003 1/	881
Balance of merchandise trade	-83
Current account balances (USD million)	
before official transfers 2003 1/	-340
after official transfers 2003 1/	-41
Foreign direct investment, net 2003 1/	32
Government Finance	
Cash surplus/deficit (as % of GDP) 2003 1/	-0 a/
Total expenditure (% of GDP) 2003 1/	n/a
Total external debt (USD million) 2003 1/	1 166
Present value of debt (as % of GNI) 2003 1/	77
Total debt service (% of exports of goods and services) 2003 1/	9
Lending interest rate (%) 2003 1/	17
Deposit interest rate (%) 2003 1/	10

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Indicators* database CD ROM 2005
2/ UNDP, *Human Development Report*, 2005

LOGICAL FRAMEWORK

1. Goal	**Indicators**	**Means of Verification**	**Assumptions**
• IFAD enhances its presence in supporting more countries in Central Asia in reducing rural poverty, i.e. Kazakhstan and Tajikistan besides Kyrgyzstan	• Increased engagement of IFAD in the countries at the policy level • Improved household asset ownership by gender (Results and Impact Management System [RIMS] indicator) • Reduced prevalence of child malnutrition by gender (RIMS indicator)	• IFAD Annual Report • Government policy documents • National Household Sample Surveys • PRSPs and National Poverty Reduction Strategies • National statistics • World Bank and UNDP statistics	• Millennium Goals continue to determine national objectives and budget allocations • The poor's perception of poverty coincides with the Millennium Goals and IFAD's strategic thrusts • Prevalence of political stability
2. Objective			
• Poverty incidence reduced in CAR countries through implementation of SRESOP.	• Sustained access of the rural poor to markets and financial services • Grass-roots organizations effectively operating • Sustained access of the poor to natural resources and technology	• Sector studies • Review of policy statements and regulatory framework • Monitoring and impact studies • Project baseline and completion reports • Participatory Impact Assessment reports	• Continuous government commitment to rural poverty reduction • IFAD's strategic framework continues to inspire project and programme design and implementation
3. Output	**Indicators**	**Means of Verification**	**Assumptions**
3.1. Natural Resource Management • Sustainable land management initiatives mainstreamed into IFAD's programmatic framework in the CARs in line with the CACILM • Participatory community water resource management established • Participatory rangeland management promoted	• Sustainable land management mainstreamed into SRESOP • No. of sustainable land management initiatives adopted in IFAD programmes in the region • Improved coordination of national implementers on sustainable land management • Increased involvement of the rural poor in natural resource management	• Project documents • National policy documents • Documents prepared by other donors and the GEF	• Supportive and enabling environment for coordination and policy implementation • Prioritization of sustainable land management initiatives into government policy framework • Drawing up of legislation on water resource management

3.2 Rural Financial Services and Development of Rural Microenterprises • Large number of previously poor households have access to diversified financial services provided through various institutional set-ups • Access to diversified financial products • Microenterprises promoted for improving forward and backward linkages within agriculture sector • Enhancement of livelihood diversification through promotion of microenteprises	• No. of viable financial institutions with increased outreach to the poor • Introduction of new diversified products • No. of successful enterprises established	• Financial reports of Banks and multilateral financial institutions • Project reports • Government policy documents	• Prevalence of supportive and enabling environment
3.3 Community Driven Development • Participatory grassroot based institutions fully functional and sustainable • Provision of advisory services based on demand-driven principle	• Strengthened capacity and increased involvement of the rural poor in decision making process at local level and national level • No. of farmers availing of advisory services	• National statistics • Special studies • Project reports • Evaluation and impact studies	• Coherent decentralisation efforts of the government • Supportive and enabling environment
3.4 Support for the privatization of land and land reform • Strengthen national and local governments to undertake cadastral surveys • Providing advice to farmers on legal issues related to land tenure and private ownership • Promotion of establishment of farmer organisations on land tenure reform and strengthen the capacity to enhance bargaining power	• No. of hectares covered by cadastral survey • No. of farmers availing of legal advice • No. of organisations established • No. of farmers registering as members	• National statistics • Special studies • Project reports • Evaluation and impact studies	• Prevalence of conducive policy environment
3.5 Improving regional learning and knowledge sharing • Conducting regional workshops on thematic issues	• No. of workshops conducted	• Workshop reports	

STRENGTHS, WEAKNESSES, OPPORTUNITIES AND THREATS (SWOT) ANALYSIS

Strengths	Weaknesses	Opportunities	Threats
Overall • High level of human development • Strong cultural identity • Indigenous knowledge	**Overall** • Socio-political instability • Erosion of traditional socio-cultural systems • Weak economies, relying heavily on commodities	**Overall** • Increasing democratization including improvement of policy framework • Emerging civil society organizations • Expansion of intra-regional cooperation on issues including Aral Sea Basin • Expansion of intra-regional trade • Potential for multistakeholder approach • Large amount of ODA funding made available by multilateral and bilateral agencies • Improving food security	**Overall** • High vulnerability to desertification and resulting natural calamities • Socio-political risks such as revolutions and civil war
National Governments • Strong administrative systems established under Soviet Rule • Legislative authority to back up development priorities • Extensive outreach of representatives	**National Governments** • Limited institutional capacity for new role as emerging market economies • High levels of impropriety and graft • In Tajikistan, power is largely centralized • Severe fiscal budgetary constraints except for Kazakhstan	**National Governments** • Re-orientation of public expenditure towards agriculture and rural development • Preparation of medium-term and long-term development plans development plans • Development of common policies on arresting desertification	**National Governments** • High turnover of staff to developing NGO's and private sector • Continued control of resources by central administration

NGOs • Commitment to work at community level • Important advocacy role on poverty-related and natural resource management related issues • Wide range of NGOs, local, national, regional and international	**NGOs** • Limited capacity to plan and work together • Dependence on external resource • Limited geographic coverage	**NGOs** • Increasing confidence and establishment of coordinating body of regional NGOs especially on UNCCD issues • Strengthening of local governance	**NGOs** • Political interference by national governments
Private Sector • Capacity to identify investment opportunities	**Private Sector** • Shortage of investment capital • Market linkages	**Private Sector** • Promotion of a legal environment • Interest in multi-stakeholder approach	**Private Sector** • Limited risk-bearing capacity in volatile market conditions

IFAD'S CORPORATE THRUSTS AS RELATED TO THE PROPOSED SUBREGIONAL PROGRAMME

IFAD'S STRATEGIC FRAMEWORK	IFAD's REGIONAL STRATEGY	SRESOP
Vision Statement IFAD believes that increasing access to assets (human, social, natural, technological and financial assets) is crucial for broad-based growth and poverty reduction. Thus it fosters social development, gender equity, income generation, improved nutritional status, environmental sustainability and good governance within the following main thrusts: Human and social assets Strengthening the capacity of the rural poor and their organization Financial assets and markets Increasing access to financial services and markets Productive assets and technology Providing equitable access to productive natural resources and technology	Within the corporate thrusts, the Regional Strategy focuses on: □ Enhancing women's capabilities in order to promote their role in agricultural development and improve their position in society □ Reducing poverty by enhancing the capabilities of indigenous peoples and other marginalized groups □ Building coalitions of the poor □ Enhancing peace for poverty reduction □ Developing less favoured areas	Human and social assets □ Capacity building of grassroots communities to engender greater ownership of development and promote self-reliance □ Women comprising a large part of the target group with SHG's being women focused Financial assets and markets □ Strengthening micro-finance initiatives, expanding range of micro-finance products to meet needs of the poor □ Strengthening linkages of communities with markets including internal and international Productive assets and technology □ Developing sustainable natural resource management strategies for improved access of communities to natural resources □ Sustainable land management for areas characterised by high levels of desertification □ Providing communities access to agricultural support services

ACTIVITIES OF OTHER DEVELOPMENT PARTNERS – ONGOING AND PLANNED

Donor/Agency	Nature of Project/Programme	Project/Programme Coverage	Status	Complementarity/Synergy Potential
Kyrgyzstan				
World Bank (IDA)	Strengthening enabling environment for growth ; accelerating pro-poor development; education and health; financial sector development; infrastructure development	Agricultural Support Services Project	On-going	Strong collaboration with the World Bank through cofinancing of the Sheep Development Project and the ongoing Agricultural Support Services Project Potential for collaboration on issues related to sustainable land management as both members of the taskforce of the CACILM.
Asian Development Bank	Support to natural resource management; irrigation development; agricultural infrastructure development; private sector development		On-going	Potential for collaboration on issues related to sustainable land management as partners in SPA and members of the taskforce of the CACILM.
UNDP	Poverty Reduction Programme		On-going	Ongoing partnership within the ambit of the ASSP as UNDP has MOU with IFAD financed RAS of ASSP, for establishment of SHGs and linking them with rural sector banks. Potential for collaboration on issues related to sustainable land management as partners in SPA and members of the taskforce of the CACILM.
FAO			On-going	Will explore possibilities of involving FAO in design as IDA has done recently to draw on their technical expertise and knowledge.
Other UN Agencies			On-going	Limited scope for developing complementarities. Improved interaction as a result of proactive involvement in UNDAF.
European Bank for Reconstruction and	Infrastructure Development; Rural Finance; Establishment of Markets;		On-going	Initial meeting with senior official of EBRD has expressed interest in

Development	Private Sector Development			collaboration on rural finance in Kyrgyzstan.
Islamic Development Bank			On-going	
USAID	Rural Microenterprise Development; Agrarian Reform		On-going	Identified possibilities of learning from the successful Chemonics implemented project on land reform. Explored potential collaboration in the context of rural enterprise development.
JICA	Agricultural Marketing Infrastructure Development		On-going	Explored possibilities of synergies in the context of development of agricultural processing infrastructure.
GTZ			On-going	Strong complementarity with IFAD SRESOP and high potential for collaboration in the area of rural enterprise/cooperatives development. Potential for collaboration on issues related to sustainable land management as partners in SPA and members of the taskforce of the CACILM.
DFID	Rural Development; Livelihoods		On-going	Potential exists from learning from and developing complementarities with DFID's country programme.
SIDA	Agricultural sector; institutional reform; land reform		On-going	Increasing aid budget for the sub-region including Kyrgyzstan would provide opportunities for developing collaboration and complementarities. Established contact with SIDA project on input supply support including seed development.

SDC	Focus on rural development; advisory services; livestock development; mountain agriculture	Agricultural Support Services Project	On-going	Good collaboration and partnership since 1998 with the piloting of the rural advisory services model in Sheep Development Project. Instrumental in supporting the development of Rural Advisory Services model within the World Bank initiated ASSP. More potential for collaboration on issues related to sustainable land management as partners in SPA and members of the taskforce of the CACILM.
Tajikistan				
World Bank (IDA)	Strengthening enabling environment for growth ; accelerating pro-poor development; education and health; financial sector development; infrastructure development	Community Agriculture and Watershed Management Project	On-going	Established collaboration with the World Bank through cofinancing of the Community Agriculture and Watershed Management Project. Potential for developing complementarities going further. Potential for collaboration on issues related to sustainable land management as both members of the taskforce of the CACILM.
Asian Development Bank	Support to natural resource management; irrigation development; agricultural infrastructure development; private sector development		On-going	Potential for collaboration on issues related to sustainable land management as partners in SPA and members of the taskforce of the CACILM. Good potential for cofinancing of rural sector programme with a rural finance focus.
UNDP	Poverty Reduction; Social Sector		On-going	Potential for collaboration on issues related to sustainable land management as partners in SPA and members of the taskforce of the CACILM.
FAO	Technical Cooperation		On-going	Will explore possibilities of involving FAO in design as IDA has done recently to draw on their technical expertise and knowledge.

				Possibilities of developing operational linkages with FAO's technical cooperation programmes including on livestock and livelihoods.
Other UN Agencies			On-going	Amongst the agencies, IFAD would benefit from collaboration with UNOPS given its experience in implementing projects in the post-civil war situation in Tajikistan.
European Bank for Reconstruction and Development	Infrastructure Development; Rural Finance; Establishment of Markets; Private Sector Development		On-going	Initial meeting with senior official of EBRD has expressed interest in collaboration on rural finance in Tajikistan.
European Commission	Social Sector; Rural Development; Institutional Reform and Governance		On-going	Initial contact established and possibilities of developing complementarities with the Ferghana Valley Programme and other areas.
USAID	Private Sector Development; Rural Finance		On-going	Potential for exploring synergies with ongoing programme on rural finance and private sector development.
JICA	Rural Infrastructure Development; Agricultural Development		On-going	Exploring possibilities of synergies in the context of IFAD's support to the rural sector.
GTZ			On-going	Potential for collaboration on issues related to sustainable land management as partners in SPA and members of the taskforce of the CACILM.
DFID	Rural Development; Livelihoods		On-going	Potential exists from learning from and developing complementarities with DFID's country programme.
CIDA	Land Reform; Agricultural Development		On-going	Good partnership as a result of being members of SPA and CACILM. Likely to collaborate on areas of land and agrarian reform and institution building at the grassroots level.
SIDA	Agricultural sector; institutional reform; land reform		On-going	Explored possibilities with SIDA's local office in Dushanbe that may yield positive results in terms of collaboration.

SDC	Focus on rural development; advisory services; livestock development; mountain agriculture	Agricultural Support Services Project	On-going	Would look at extending partnership with SDC in Kyrgyzstan to Tajikistan as Bishkek office acts as sub-regional hub. More potential for collaboration on issues related to sustainable land management as partners in SPA and members of the taskforce of the CACILM.
Kazakhstan				
World Bank	Agricultural Development; Natural Resource Management		On-going	Potential for collaboration on issues related to sustainable land management as both members of the taskforce of the CACILM.
Asian Development Bank	Rural Infrastructure Development; Irrigation		On-going	Potential for collaboration on issues related to sustainable land management as partners in SPA and members of the taskforce of the CACILM.